

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٣١

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

٢٠٠٦. والموضوع العام للحوار الرفيع المستوى هو "توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة". وسيكون الحوار الرفيع المستوى من مجموعة جلسات عامة وجلسات غير رسمية، وستة اجتماعات مائدة مستديرة للتحاور بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد تم توزيع برنامج تفصيلي على الوفود صباح اليوم.

أود مخلصاً أن أرحب بجميع الوفود في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وسيبدأ الحوار المتابعة الحكومية الدولية لاستعراض تنفيذ مؤتمر مونتيري لعام ٢٠٠٢ ولتقييم التحديات المقبلة. وعلى مدى اليومين القادمين سنعقد مجموعة من الجلسات العامة وستة اجتماعات مائدة مستديرة للجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية لتوافق آراء مونتيري. وأود أن أشجع جميع المشاركين على الدخول في تبادل صريح وشامل ومفتوح للآراء مع جميع الجهات صاحبة المصلحة. وبذلك يمكننا أن نسهم إسهاماً كبيراً في الإعداد لعقد مؤتمر المتابعة في الدوحة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام (A/62/190 و A/62/217)

مذكرة من الأمين العام (A/62/271)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) (A/62/76 و A/62/76/Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبدأ الجمعية العامة الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي ينعقد وفقاً للقرار ١٩١/٦١، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وفي مجال التجارة الدولية، ما زالت توجد تحديات كبيرة في تفعيل جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ورغم أن التجارة الدولية قد زادت، فقد نشأت أشكال جديدة للحماية. وينبغي أن تهدف جميع البلدان المشتركة في جولة التجارة بالدوحة إلى صنع نظام متعدد الأطراف للتبادل التجاري يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والعدل.

وينبغي أن نهنئ نحو ثلثي البلدان المانحة التي وفّت بأهداف ٢٠٠٦ لزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي وضعتها في مونتيري. غير أن المعونة الإنمائية المقدمة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هبطت بما نسبته ٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. وظلت المعونة المقدمة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فيما عدا التخفيف من عبء الديون، ثابتة. وفي حالة استمرار الاتجاهات الحالية فستعجز المساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ عن الوفاء بالأهداف. ولا يزال من بين الأولويات النهوض بفعالية المعونة واستكشاف مصادر ابتكارية لتمويل التنمية.

وقد حررت المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون بعض الموارد الضرورية لكي تستثمر في الخدمات العامة. غير أن وضع جميع البلدان المنخفضة الدخل على المسار المؤدي إلى القدرة على تحمل عبء الديون والحد من الفقر لا يزال يشكل تحدياً كبيراً.

وأخيراً، يلزم أن تستجيب الإدارة العالمية والهيكلي المالي الدولي بشكل أكبر للتغيرات العميقة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتفاوتات العالمية وشفافية الأسواق. ولا يزال زيادة تأثير البلدان النامية ومشاركتها إحدى الأولويات التي تتوقف عليها الآن مشروعية بعض المؤسسات ومصادقيتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على الإسهامات الهامة التي قدمتها في جلسات الاستماع بالأمس منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة المعنية بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية والتجارة. وكانت الرسالة العامة الموجهة من جلسات الاستماع واضحة: لقد بلغنا منعطفاً حاسماً في خطة تمويل التنمية. وعلى الرغم من الوعود المقدمة، فالتقدم الحرز أبطأ مما كان متوقعاً. وبرغم النجاح في بعض الحالات، لم يتحقق بعد الكثير من أهداف تمويل التنمية الموضوعة في عام ٢٠٠٢.

وقد سلمت البلدان النامية في مونتيري بتحملها المسؤولية الرئيسية عن التنمية فيها. وأعربت عن التزامها باستحداث سياسات مالية واقتصادية واجتماعية صالحة لتحقيق هذا الهدف. وبالمقابل، وافقت الجهات المانحة على تقديم الدعم لها من خلال زيادة المعونة وتحسينها والتخفيف من عبء الديون ومراعاة مزيد من الإنصاف في التبادل التجاري وعلى منحها مزيداً من المساواة في تقرير أمور النظام الدولي. ويجسد توافق الآراء المسؤوليات المتبادلة لكل من البلدان المتقدمة نمواً والنامية. وأود أن أبين بإيجاز التقدم الحرز في كل من هذه المجالات الستة.

في مجال تعبئة الموارد المحلية تحسنت إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في معظم البلدان النامية، مما ترتب عليه زيادة في المدخرات والاستثمار. غير أن الفقر ما زال في ازدياد، بالرغم من زيادة الإنفاق الاجتماعي، وخاصة في أفريقيا.

وفيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، تمثل حفنة من البلدان السريعة النمو والغنية بالموارد نحو ٧٠ في المائة من الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. ويلزم عمل المزيد لتشجيع الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض.

ستزيد بها المعونة، حتى يتسنى للحكومات الشريكة أن تعد أطر الاقتصاد الكلي الداعمة.

إن وقت القيام بالاستثمارات العملية اللازمة في طريقه للنفاذ. ويجب الآن أن يكون التركيز مباشرة على التنفيذ. ويجب ترجمة الوعود بشكل عاجل إلى خطط عملية مع متابعتها بشكل منهجي من جانب جميع الأطراف. ويلزم أن تعلم البلدان النامية متى تصل الموارد الجديدة الإضافية حتى يمكنها البدء في التخطيط لها.

وقد أرسى اعتماد توافق الآراء التاريخي بشأن تمويل التنمية الأساس لشراكة عالمية يحقق المجتمع الدولي من خلالها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق سيجري في العام المقبل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة في العام المقبل. وستوقف النجاح في الدوحة بدرجة كبيرة على توافق الآراء الذي نتوصل إليه في أثناء عملية التشاور في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

ويمكننا أن نهيئ الساحة السياسية على مدى الأيام القليلة القادمة. ويلزم أن نحكم على التقدم المحرز حتى الآن وأن نقيم التحديات المقبلة، بما فيها دعم البلدان النامية لكي تتكيف مع آثار تغير المناخ وتخفف من حدتها. وقد نواجه تحديات هائلة، ولكن ينبغي أن نستمد الأمل من التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

ففي خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية، زاد العمر المتوقع في العالم النامي بمقدار الربع. وفي السنوات الـ ٣٠ الماضية، تقلصت الأمية إلى النصف.

في العشرين سنة الماضية، انتشل ٤٠٠ مليون شخص من وهدة الفقر المدقع. واستؤصل مرض الجدري، وسيستأصل الشلل قريبا أيضا. وألغيت إلغاء كاملا ديون أكثر من ٢٠ بلدا، يفوق مجموعها ٨١ بليون دولار، مما ساعد بعضها على تقديم الرعاية الصحية المجانية

ومنذ اعتماد توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢، ظل جزءا من صميم المناقشات التي تجريها الأمم المتحدة بشأن التنمية. وفي عام ٢٠٠٥، أكده مجددا قادة مؤتمر القمة العالمي. وفي نفس الوقت، اتفق قادة مجموعة البلدان الثمانية في غلين ايغلز على إحراز تقدم بشأن التجارة وتقديم معونة إضافية بقيمة ٥٠ بليون دولار، منها ٢٥ بليون دولار لأفريقيا، بحلول عام ٢٠١٠. وحددوا أهدافا جديدة لحصول الجميع على العلاج من الإيدز، وتعميم التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية بالبحان. ومرة ثانية في هالينغندام في عام ٢٠٠٧، أعاد قادة مجموعة البلدان الثمانية التزامهم بزيادة المساعدة الإنمائية وأعلنوا عن تقديم ٦٠ بليون دولار إضافية لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.

والالتزامات الحالية بتمويل التنمية، في حالة تنفيذها، كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى في أفريقيا. ولكن على كل من جانبي الشراكة أن يقوم بواجبه. وهذه هي روح توافق آراء مونتيري. وبما أن البلدان النامية تعتمد استراتيجيات وطنية شاملة فكذلك على الجهات المانحة أن تنفذ الالتزامات بتقديم مزيد من المساعدات لتمكينها من النجاح. وما لم يتم وضع حد لسوء الإدارة والفساد فسوف يقوضان الجهود المبذولة لتوفير التمويل طويل الأجل المتسم بالثبات. غير أن انعدام التقدم لا ينبغي أن يتخذ عدرا لمزيد من فرض الشروط أو لإرجاء الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويلزم أن تعد البلدان النامية خططا استثمارية طويلة الأجل ذات مصداقية وأن تعزز الحكم الرشيد وتواصل مكافحة الفساد تشجعا للنمو الاقتصادي المستدام ولتهيئة بيئة جذابة للأعمال التجارية. وينبغي للجهات المانحة، محافظة على مصداقية التزاماتها، أن تعجل بخططها لزيادة المساعدة وإصدار جداول زمنية لكل بلد على حدة بشأن الكيفية التي

والتزاماتنا. ونحن إذ نفعل ذلك، يتحتم علينا أن نتجاوز التقسيم التبسيطي للعالم إلى شمال وجنوب، الذي يعكس عالم الماضي أكثر من عالم اليوم. إننا نعيش في عصر عالمي أكثر تعقيدا وتداخلا، مع ظهور قوى اقتصادية ومناخين جدد، فضلا عن الأعمال الخيرية الخاصة في جميع مناطق العالم.

ومن المحتم على القادة من جميع تلك المجموعات وأصحاب المصلحة أن يظهروا القيادة والعمل المتضافر. وبخلاف ذلك، سيكون هناك المزيد من الناس الذين يعانون من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ولن يحقق ملايين الناس الوعود الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية في حياتهم.

أخيرا، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا، ولا سيما البلدان الممثلة على مستوى رفيع في هذه الجلسة الهامة. وكان لدي أمل وأمنية بأن يكون تمثيل المؤسسات الدولية ذات الصلة، على أرفع مستوى، نظرا إلى الأهمية القصوى الممنوحة لهذه المسألة المتمثلة في تمويل التنمية.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك رئيس الجمعية العامة في الترحيب بجميع المشاركين في هذا الحوار الرفيع المستوى.

إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري منذ خمس سنوات، تسجل منعطفًا في مطالبتنا بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك المؤتمر، التقت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، برعاية الأمم المتحدة، لإقامة شراكة جديدة جريئة من أجل التنمية، وقد أظهرت بوضوح عزمها على القضاء على الفقر نهائيًا.

وبناءً على ذلك، وبنفس مرفق التمويل الدولي للتحصين، وميزانيته ٤ بلايين دولار، للمساهمة في إنقاذ حياة ٥ ملايين طفل إضافي على مدى العقد المقبل.

وفي المناقشة المواضيعية الأولى للجمعية العامة، بشأن الشراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تمويل جديد للأهداف الإنمائية للألفية قدره ١٠ بلايين دولار. وفي عام ٢٠٠٧، أعلنت الإمارات العربية المتحدة إنشاء صندوق قدره ١٠ بلايين دولار، لتحسين الحصول على التعليم في العالم الإسلامي، وتحسين نوعيته. ومؤخرًا، تم إنشاء شراكة صحية دولية بين المناخين، والبلدان النامية وكيانات الأمم المتحدة.

وتثبتت بعض البلدان الأفريقية أن التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية ممكن حين تقترن القيادة الحكومية القوية والسياسات الجيدة بالدعم المالي والتقني الكافي من المجتمع الدولي. فمن الواضح أن التقدم ممكن. وقبل كل شيء، يجب أن نثبت الإرادة السياسية. فأرواح ملايين الناس في الميزان.

إلى جانب إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أسهم توافق آراء مونتيري في تعميق إحساسنا المشترك بالغاية، وتسخير وجمع طاقات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأخرى والجماعات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وإذا كان هذا - أي قيام أعظم شراكة ضد الفقر في التاريخ - غير كافٍ للانعتاق من العمل على الطريقة المعتادة، فإن العديد من البلدان النامية والناشطين حول العالم سيتركون بلا أمل. وستقوض الثقة العالمية بصورة غير قابلة للاستعادة.

ولنفادي هذا الأمر، وبناء المزيد من الثقة، ولتجديد الثقة في النظام المتعدد الأطراف، لا بد لنا من الوفاء بوعدنا

اللازمة لتحقيق الأهداف التي تم التوافق عليها قبل عقود من الزمن، وأعيد تأكيدها في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، لم تتحقق. وتغطية هذا النقص في التمويل أساسية إذا أردنا التخفيف من حدة الفقر المدقع، ومكافحة الأمراض وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. والتحدي الآن أكبر، مع الحاجة إلى تخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيف معه، فيما نكافح للحد من الاختلافات الاقتصادية الضخمة والمتنامية.

وهذا لن يحدث إلا إذا أوفى المانحون بأهداف التزامهم بالمساعدة الإنمائية الرسمية وحولوا المزيد من الموارد عبر الميزانيات الوطنية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى المزيد من الجهد لتحسين فعالية المعونة. ولا بد أيضا من معالجة احتياجات التمويل الإضافي لتغيّر المناخ أيضا.

لقد تم اتخاذ خطوات هامة بشأن الإعفاء من الديون. ولكنها، هنا أيضا، لا يزال الكثير بحاجة إلى العمل. فوضع جميع البلدان المتدنية الدخل على مسار دائم لتسديد الديون يجب أن يكون إجراء أوليا وفوريا، لإعلاء صوت البلدان النامية وشرارتها في صنع القرارات الدولية، ولا سيما في المؤسسات المالية الدولية. وهذا أمر أساسي لمشروعية هذه المؤسسات، ومصداقيتها وفعاليتها في النهاية.

على المستوى الوطني، يفرض التنفيذ تحدياته. ففي حالات عديدة، لم تؤد الإدارة الاقتصادية الكلية والإنفاق الاجتماعي المتزايد إلى النتائج المنشودة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستراتيجيات التنمية الوطنية ملزمة بإعطاء الأولوية لسياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام والعمال الكريمة.

إن التدفقات الصافية من رأس المال الدولي ظلت تتدفق بعيدا عن معظم البلدان النامية طوال العقود الماضية. فيجب القيام بالكثير من العمل لزيادة التدفقات

وفي توافق آراء مونتييري، أخذت البلدان النامية على عاتقها المسؤولية عن تنميتها وعن تعبئة الموارد المحلية. والبلدان المتقدمة النمو، بدورها، وافقت على تقديم المساعدة وهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية.

كان توافق الآراء اتفاقا يمثل معلما بارزا. فقد كرّر التأكيد على أنه ينبغي الترحيب بالفقراء والمتضررين اقتصاديا بوصفهم شركاء في عملية التنمية. كما أكد أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية المتزايدة والقابلة للتنبؤ بشكل كبير، لتحقيق أهداف التنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وبعد اجتيازنا بقليل لنقطة منتصف الطريق في الجهد العالمي لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، نجد أن سجل إنجازاتنا غير متكافئ. فمن الواضح أن بعض المناطق - ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - ليست على المسار الصحيح. وينبغي لهذا الأمر أن يكون مبعث قلق لكل فرد منا. ففي النهاية، ليس بلوغ الأهداف ضروريا لبناء حياة أفضل، وأكثر صحة وأكثر راحة لملايين الناس حول العالم فحسب؛ بل إنه أساسي أيضا للسلم والأمن العالميين.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - وفي الحقيقة، جميع أهداف التنمية المتفق عليها دوليا - يعتمد الآن، بشكل أساسي، أكثر من أي وقت آخر، على جوهر شرارتنا العالمية وحيويتها ومصداقيتها. ونحن نعلم أننا لا نستطيع بلوغ الأهداف، إلا إذا تقاسمنا المسؤولية واحترمنا التزاماتنا.

وحتى الآن، لا يظل التقدم بشأن توافق آراء مونتييري متفاوتا. فالعديد من البلدان النامية، بما فيها العديد من البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط، شهدت نموا اقتصاديا أقوى. وبعد عام ٢٠٠٢، ارتفعت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات الجديدة، لتعود إلى التراجع منذ السنة الماضية. والأمر الأهم أن الزيادة المستدامة

من أجل التنمية. وإنني أتطلع إلى تدارس الطرق المواتية لتعزيز تنفيذ هذه العملية.

وأتمنى للمشاركين كل النجاح في مداولاتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد داليوس تشيكوليس، (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

السيد تشيكوليس (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي). (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني، حقا، أن أشارك في الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن تمويل التنمية. وكما أكد رئيس الجمعية العامة والأمين العام للتو، فإننا نجتمع عند منعطف هام. لقد اجترنا منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونوشك الآن على البدء بالتحضير لمؤتمر استعراض رئيسي بشأن تمويل التنمية يعقد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ في الدوحة. وسيكون هذا الحوار مناسبة هامة للتوظيف الكامل لقدرات الأمم المتحدة وقدرات جميع شركائها، للمضي قدما بجدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي.

ويسرني أن أذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قطع شوطا بعيدا في السنتين الماضيتين في تنشيط أعماله وتجديد حيوية مهمته لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك الآن ثلاثة منتديات كبرى للمجلس، تعد أساسية لعملية متابعة مونتييري، وهي اجتماع المجلس الربيعي السنوي مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والاستعراض الوزاري السنوي؛ ومنتدى التعاون الإنمائي.

والاجتماع الربيعي مناسبة هامة للتذكير بأنه يجب تدعيم جهودنا بالتزام مستمر من الجميع بشراكة عالمية من أجل التنمية. وفي توافق آراء مونتييري، شجع رؤساء الدول

المستقرة من رأس المال للبلدان المتدنية الدخل، وتعزيز أثرها الإنمائي.

إننا بحاجة أيضا إلى أن يكون التنسيق المتعدد الأطراف للسياسات الاقتصادية الكلية أكثر شمولاً. وهذا أمر ملح، بشكل خاص، في وجه الاختلالات الكبرى في تدفقات رأس المال الدولي وتقلبها، والتهديدات التي يشكلها الاضطراب المالي على التنمية المستدامة.

تبقى ثمة تحديات بارزة أمام تحقيق البعد الإنمائي لمفاوضات الدوحة التجارية. واحتتام المحادثات بسرعة، وبآثار إنمائية مفيدة ومنصفة، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمفاوضين. وينبغي أن تكون المعونة من أجل التجارة ذات طابع تشغيلي.

إن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري، المزمع عقده في الدوحة في السنة المقبلة، يوفر فرصة ذهبية لجميع أصحاب المصلحة لتعزيز المكاسب وتحقيق تقدم جديد. إنه فرصة لترسيخ دعائم التضامن والشراكة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، التي تم إرساؤها في مونتييري منذ خمس سنوات.

فلنبداً هنا، في هذا الحوار الرفيع المستوى، بإعادة الوهج إلى روح مونتييري. ولنجدد التزامنا بأن نحرر أختوتنا في البشرية من الظروف المذلة والمهينة من الفقر والإجحاف. وبذل جهود قوية ومستدامة يمكن أن يعني الآن الفرق بين النجاح والفشل في مسعانا الجماعي إلى إيجاد عالم أفضل وأكثر سلاماً وازدهاراً للجميع.

إنني أحث المجتمع الدولي على بذل قصارى جهده للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مونتييري، بحيث يمكن أن تستفيد جميع البلدان والشعوب، ولا سيما تلك الأكثر فقراً. وآمل أن أرى أفكاراً جديدة بشأن إجراءات محددة يمكن اتخاذها في الدوحة لتحقيق نتائج كاملة بشأن الشراكة العالمية

وفي إطار تدشين منتدى التعاون الإنمائي رسمياً، التقت مجموعة واسعة من شركاء التنمية الذين انخرطوا في حوار بشأن تعزيز التعاون الإنمائي الدولي. وكانت خطوة حاسمة نحو تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية، ودليلاً على التزام الحكومات بتعزيز اتساق التعاون الإنمائي الدولي وفعاليتها. كما أنها جاءت بمثابة تذكير هام بأن على جميع أصحاب المصلحة - الحكومات، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والبرلمانات، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية - أن يقبلوا المساءلة فيما بينهم.

إنني مقتنع بأن هاتين المهمتين الرئيسيتين الجديتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب اجتماعه الربيعي السنوي، ستشكلان منبرا هاما لتعزيز الحوار وتوافق الآراء بشأن تمويل التنمية بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وقد أوجز توافق آراء مونتيري الإجراءات الشاملة للسياسات الوطنية والدولية، المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولن نكون قادرين على المضي قدماً في تحقيق تلك الأهداف إلا بالعمل معاً، والاستفادة الكاملة من جميع المنتديات والآليات القائمة.

وأثق بأنني أتكلم باسم جميع البلدان الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذ أعد بأننا، من جهتنا، سنفعل كل ما في وسعنا للدفع قدماً بتنفيذ توافق آراء مونتيري وضمان نجاح مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة، قطر، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أنتقل الآن إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير عمل هذه الجلسات. وكما جاء في رسالتي المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والموجهة إلى الدول الأعضاء في ما يتعلق بقائمة

أو الحكومات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الطابع المؤسسي على تركيز الاجتماع الربيعي على مسائل الاتساق والتنسيق والتعاون. وأبرز المجلس أيضاً أهمية الاجتماع في قراره الأخير بشأن تمويل التنمية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٧)، الذي دعا فيه إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز أثره في عملية المتابعة. ومن شأن تنفيذ اقتراحات المجلس - ومنها تركيز الاجتماع على مسائل محددة، وإنجاز عملية التحضير مبكراً - أن يساهم في ضمان أن يكون حدث السنة المقبلة نقطة انطلاق هامة على الطريق إلى الدوحة.

وفي اجتماع القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، فوّض قادة العالم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز دوره في تنسيق تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء استعراض وزاري سنوي وعقد منتدى للتعاون الإنمائي مرة كل سنتين.

والاستعراض الوزاري السنوي يعزز دور المجلس كهيئة مركزية للتنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد رحّبت الدول الأعضاء بالاستعراض الأول بوصفه منتدى هاماً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتي نشأت عن مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة المعقودة منذ تسعينات القرن العشرين، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وكان من المشجع والمفيد بصفة خاصة الإصغاء إلى العروض الطوعية الوطنية التي قدمتها عدة دول أعضاء بشأن تقدمها في تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي للاستعراضات الوزارية السنوية المقبلة أن تقدم توصيات بشأن خطوات محددة للتغلب على العقبات والتحديات في تحقيق تلك الأهداف.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، وبدون أن يشكل هذا سابقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاستماع إلى بيانات من هؤلاء الممثلين؟
تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد داني لبيزيرغر، نائب الرئيس ورئيس شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية في البنك الدولي.

السيد لبيزيرغر (البنك الدولي) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني ويسرني أن أكون بينكم هنا وأن تتاح لي فرصة مخاطبة الجمعية العامة اليوم. ولقد طلب إلي السيد زويليك، رئيس البنك الدولي، أن أعرب للجمعية العامة عن التزامه القوي بجدول أعمال التنمية فيما يتصل بتوافق آراء مونتيري. وقد عرض الرئيس في كلمته الافتتاحية في الاجتماعات السنوية بالأمس، في واشنطن، جدول أعمال طموح لمجموعة البنك الدولي يقوم على أساس عولمة شاملة ومستدامة تصل إلى جميع من يجدون أنفسهم يعيشون في فقر، بمن فيهم النساء.

وفي عام ٢٠٠٢، وضع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، إطاراً للمساءلة المتبادلة، اشتمل على إجراءات للمانحين والبلدان الشريكة تركز على النموذج الإنمائي القطري.

وبعد خمس سنوات، وعلى أعتاب المرحلة النهائية من دورة الأهداف الإنمائية للألفية، أشيد بالأمم المتحدة لما تبذله من جهود مستمرة لتقييم ما وصلنا إليه الآن في هذه الشراكة الهامة. وأود أن أركز تعليقي على ثلاثة مجالات رئيسية شارك فيها البنك وهي: تخفيف عبء الدين؛ ورفع مستوى المعونة على أساس النموذج القطري؛ والإصلاح التجاري.

المتكلمين، أود أن أقترح بأن يقفل باب التسجيل في القائمة في تمام الساعة ١٣/٠٠ اليوم. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ما يتعلق بطول البيانات، فإنني أحث المتكلمين، كما ورد في مذكرة الأمين العام (A/62/271) على أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق، علماً بأن هذا لا يمنع توزيع نصوص أطول. ونظراً للعدد الكبير من الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين بالفعل - فهناك قرابة ١٠٠ متكلم حتى الآن - فإنني أناشد المتكلمين أن يتعاونوا في ذلك الصدد.

وبغية مساعدة المتكلمين في تنظيم الوقت المخصص لهم، تم تركيب نظام ضوئي في منصة المتكلم، يعمل على النحو التالي: سيضيء مصباح أخضر عند بدء المتكلم في الإدلاء ببيانه. ويضيء مصباح برتقالي قبل نهاية الدقائق الخمس بـ ٣٠ ثانية، ويضيء مصباح أحمر لدى انتهاء الدقائق الخمس.

يذكر الأعضاء أنه أشير في مذكرة الأمين العام إلى أن الجمعية ستستمع أيضاً إلى بيانات من رئيس البنك الدولي، والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأود أن أعلم الأعضاء بأن هذه المنظمات يمثلها الآن: نائب رئيس البنك الدولي، ونائب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ونائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والممثل الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مقر الأمم المتحدة، ونائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

استراتيجياتها للحد من الفقر وصلاتها بالعمليات الوطنية. وعززت أيضا أطرها المؤسسية لإدارة القطاع المالي العام والإدارة العامة والحكم. وحسنت أيضا نوعية سياساتها الاقتصادية الكلية وسياساتها للنمو، كما تؤكد ذلك معدلات النمو الأعلى التي تحققت مؤخرا. وأتاحت تلك التحسينات الكبيرة فرصا هامة لرفع مستوى مجموعة واسعة من البلدان والدول المهشة.

بيد أن البلدان المانحة لا تزال بعيدة تماما عن الوفاء بالتزاماتها بتحسين نوعية المعونة وكميتها. وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن غالبية الزيادة منذ عام ٢٠٠٤ كانت نتيجة لتخفيف عبء الدين. والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية الآتية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية انخفضت بنسبة ٥,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٦، وتتوقع المزيد من الانخفاض في عام ٢٠٠٧، للأسف.

وتتسم نتائج الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المعونة هي الأخرى بأنها مختلطة.

ومما كان له أهمية أساسية لتوافق آراء موننتيري الصلة بين أداء البلد والمعونة. وفي حين أن التدفقات إلى البلدان الأفضل أداءا ازدادت في المتوسط منذ عام ٢٠٠٠، فإن هذا الاتجاه لا يتسم بالاتساق، بل أن بعض البلدان الأفضل أداءا تشهد انخفاضا في المعونة بالفعل.

وقصارى القول، ثمة فرص هامة لزيادة المعونة، ويتعين أن يبدي المانحون عزمًا واضحًا على تعجيل تنفيذ التزاماتهم. وسيكون التجديد القوي الخامس عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا ١٥) هاما في هذا الاتجاه، ولهذا قررت مجموعة البنك الدولي أن تأخذ زمام المبادرة للسعي إلى الإسهام بمبلغ ٣,٥ بلايين دولار لصالح أيدا ١٥ من مواردها الخاصة.

أما فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين، فقد وفي المانحون بالتزاماتهم إلى حد كبير. وقدمت معظم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها تخفيفا لعبء الدين وفقا لالتزاماتها بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ونتيجة لذلك، يستفيد الآن ٣٢ بلدا من عملية تخفيف تزيد في مجموعها على ٩٠ بليون دولار بمعدلات عام ٢٠٠٦، وكانت المؤسسة الإنمائية الدولية (أيدا)، نافذتنا للقروض الميسرة، أكبر مقدم منفرد للأموال.

إلا أنه ينبغي لي أن أشير إلى أنه لن يتسنى كفالة القدرة على تحمل عبء الدين بإلغاء الديون السابقة. فهذا لا يقتضي توخي الحذر في الاقتراض في المستقبل فحسب، بل وتنويع الصادرات وإتاحة الإمكانيات لذلك، والنمو، والقدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية. ومن المرجح أن يكون ارتفاع المديونية دلالة على ضعف السياسات والمؤسسات والحكم أكثر من كونه سببا في انخفاض النمو. ولهذا، ما برحنا نعمل بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي بشأن إطار القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل. وطلبنا أن يكون هناك تنسيق فيما بين الدائنين وجميع المانحين من حيث الإقراض المسؤول والاقتراض المسؤول.

بل إن من الأهم تعزيز قدرة المقترضين على إدارة ديونهم، وتوليد التمويل اللازم للتنمية وتجنب مواجهة صعوبات في السداد. وفي ذلك الصدد، نقوم بتشخيص أوجه الضعف في النظم ووضع استراتيجيات لإدارة الديون.

وفيما يتعلق بجهود البلدان النامية في إدارة تدفقات المعونة، تجدر الإشارة إلى أن البلدان النامية أحرزت تقدما هاما في وضع استراتيجيات وطنية وتحسين البيئة السياسية مما يؤدي إلى زيادة النمو. كما أنها حسنت نوعية

والفقر وإحداث أثر إنمائي قوي. وسمحوا لي، في ذلك الصدد، أن أكرر ما ذكره الأمين العام وأن أقول إن الوقت يمر ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات.

وأود مرة أخرى أنؤكد التزام البنك الدولي بتنفيذ توافق آراء مونتيري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد موريلو بورتوغال، نائب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

السيد بورتوغال (صندوق النقد الدولي) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن تتاح لي الفرصة للتكلم في هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الفائق الأهمية وهو تمويل التنمية. وصندوق النقد الدولي شريك ملتزم في الجهود الدولية لمساعدة البلدان النامية على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونولي أولوية كبرى للتعامل الفعال مع أوساط المانحين، وتتسم مثل هذه اللقاءات بأهمية أساسية لتعزيز ذلك التعاون.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية العامة تقييمنا للأحداث الأخيرة فيما يتعلق بتمويل التنمية. وسأتكلم أيضا عن الطريقة التي يحسن بها صندوق النقد الدولي دعمه للبلدان النامية.

وسمحوا لي أن أبدأ بتناول الآفاق الاقتصادية للعالم النامي. فقد شهدت بلدان نامية عديدة تحسينات ملحوظة في الأداء الاقتصادي الكلي في السنوات القلائل الأخيرة. وتتسم اتجاهات النمو الإيجابية في العالم النامي بأنها واسعة النطاق وتؤثر على المناطق الرئيسية جميعها. وتشهد أفريقيا جنوب الصحراء، بصفة خاصة، أقوى نمو وأقل تضخم لها طيلة ٣٠ عاما. وفي البلدان النامية في آسيا، من المتوقع أن يبلغ النمو ما يناهز ١٠ في المائة هذا العام.

وسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى موضوعي الثالث، النظام التجاري العالمي. ويتعين أن يكون النظام التجاري العالمي مؤاتيا للتنمية. وفي هذا الصدد، ما فتئ الاحتتام الناجح لجولة الدوحة هو الهدف الأساسي. ونرى أن هذا ممكن. فهناك صفقة تفاوضية مطروحة على الطاولة من شأنها أن تعود بفوائد هامة على جميع المعنيين، إلا أن هذا الهدف لن يتحقق في المستقبل القريب إلا إذا أبدت الأطراف الفاعلة الرئيسية مرونة في تعديل مطالبها. وتضطلع البلدان الصناعية بمسؤولية خاصة في التصدي لهذه العملية، وينبغي عدم التهورين من تكلفة الفشل.

وبغض النظر عن نتيجة مفاوضات الدوحة، ينبغي أن يظل إحراز زيادات كبيرة فيما يسمى "المعونة مقابل التجارة" لمساعدة البلدان الفقيرة على تسخير الأسواق العالمية لتحقيق النمو والحد من الفقر أولوية عالية.

وأود أن أختتم كلمتي بتحديد ثلاثة مجالات إضافية يمكن أن تحدث أثرا في تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري.

أولا، علينا أن نعمل معا للتعرف على مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، وأن نعتمد أكثر على القطاع الخاص وغيره من أشكال المساعدة الإنمائية. وثمة مجال كبير للتعاون مع المانحين البازغين، والمؤسسات الخاصة وغيرها، والتعلم منهم.

ثانيا، نحتاج إلى زيادة الدعم لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وإلى بناء أطر قوية للموارد والنتائج، يمكن على أساسها أن يدعم المانحون استراتيجيات النمو القطرية التي تتوفر لها مقدمات الاستمرار. ويمكن للجهود مثل شراكات النتائج والموارد أن تساعد في هذا الجهد.

ثالثا، علينا أن نعزز تركيز التنمية حول السلع العامة العالمية والإقليمية لكفالة إدماج التمويل المتزايد في الاستراتيجيات الوطنية للنمو والتنمية، بما يؤدي إلى الحد من

وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتصل بالدخل بحلول عام ٢٠١٥، بينما قضت البلدان الناشئة في أوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة كبيرة على الفقر المدقع. غير أن الصورة مغايرة في أفريقيا جنوب الصحراء، التي لا تستطيع فيها، مع الأسف، إلا قلة من البلدان تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر المتصل بالدخل، على الرغم مما أحرزته أيضا من تقدم كبير. وبطبيعة الحال، يمكن لهذه الأرقام في متوسطها إخفاء الاختلافات من حيث الأداء وأوجه الضعف بين جميع البلدان، ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي متيقظا في كل منطقة من المناطق.

وبينما يصح القول إن العديد من البلدان النامية حسنت سياساتها العامة للاقتصاد الكلي وعلى الصعيد الاجتماعي، وبالتالي، استطاعت الوفاء بقسطها فيما يتعلق بالتفاهات التي تم التوصل إليها في مونتييري قبل خمسة أعوام، من الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من حرصه على الالتزامات التي تعهد بها حينئذ، وفي مؤتمر قمة غلينيغلز الذي عقد عام ٢٠٠٥. إذ تحتاج البلدان النامية إلى المزيد من المساعدة المالية. وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث القيمة الحقيقية خلال العقد الماضي، غير أن قدرا كبيرا من ذلك الازدياد يتمثل في عمليات استثنائية للتخفيف من عبء الديون. والواقع أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض من حيث القيمة الحقيقية في العام الماضي، مقارنة بعام ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، سيتطلب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في غلينيغلز المتعلقة بمضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ تسريع وتيرة دفع المساعدات، بمقدار يفوق بكثير ما تتوخاه حاليا مجموعة السبعة.

غير أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية، إذ أن العديد من البلدان المانحة تبذل جهودا لزيادة ميزانيات المساعدات

وقد صمدت البلدان النامية بصورة جيدة في وجه الاضطراب المالي الذي وقع مؤخرا. وهذه الظاهرة ترتبط أساسا بالبلدان الصناعية. وبعض اقتصادات الأسواق الناشئة التي تنسم بقدر أكبر من الاندماج في الأسواق المالية أو ترتفع لديها معدلات عوامل الضعف الخارجي تأثرت تأثرا بسيطا من ذلك الاضطراب، غير أن حدة الآثار كانت أخف بكثير مما كانت عليه في مراحل سابقة من الاضطراب المالي.

وعلى نحو عام، أن الآفاق المتاحة للعالم النامي موثوقة، على الرغم من أن هناك مخاطر واضحة في الجانب السلبي. ويستند رأينا الإيجابي بصورة كبيرة إلى كون البلدان النامية الآن أحسن حالا مما كانت عليه قبل عشر سنوات، إذ جنت ثمار الإصلاحات الاقتصادية وحسنت ما تتبعه من سياسات عامة للاقتصاد الكلي. وعززت الحكومات الإدارة المالية العامة وإدارة الضرائب لديها، وزادت من انفتاح الأنظمة التجارية، وتحرز تقدما في تحسين بيئة الاستثمار. وهي تولي اهتماما لضرورة مكافحة ضعف الحكم والفساد أكثر مما كانت توليه في أي وقت مضى. فالعديد من البلدان النامية تنهج سياسات عامة مستدامة للاقتصاد الكلي، ويبدو أننا تجاوزنا بالفعل معدلات التضخم ذات الرقمين، بل ذات الثلاثة أرقام، التي شهدناها في الثمانينات والتسعينات، إذ انخفض متوسط معدلات التضخم بمعدل النصف تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٩٩، إلى معدل متوسطه خمسة ونصف في المائة في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، تمكنت العديد من البلدان من توفير احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية وهي أكثر استعدادا للصمود في وجه الصدمات غير المتوقعة.

وهناك أيضا سبب للتفاؤل فيما يتعلق بأثر هذه التطورات على الحد من الفقر. إذ يبين تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٧، وهو نتاج نشترك فيه مع البنك العالمي، إحراز تقدم في الحد من الفقر في جميع المناطق. ويبدو أن جنوب

واسمحوا لي أن أقول بعض الكلمات عن دور صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد نظرنا بعناية في ما نقدمه من مشورة متعلقة بالاقتصاد الكلي بالسياسة المالية والضرائب إلى البلدان المنخفضة الدخل من أجل التوصل إلى أفضل سبيل للاستفادة من المعونة عندما تزداد. وأود أن أسلط الضوء على أربعة استنتاجات لهذا الاستعراض.

أولا، على الصندوق أن يواصل مساعدة البلدان على تهيئة بيئة سليمة للاقتصاد الكلي يمكنها فيها استخدام المعونة بصورة كاملة وجيدة والحفاظ على تلك البيئة. ويتطلب هذا الأمر التنسيق المتأن للسياسات العامة المتعلقة بالضرائب والنقد وتسعير العملات. غير أن البرامج التي يدعمها الصندوق ستصمم من الآن فصاعدا لدعم الإنفاق والاستيعاب الكامل للمعونة والتمكين من توزيع النفقات بشكل متوازن. مرور الزمن حتى لا يقطع نقص المعونة الذي لا يمكن التنبؤ به النفقات الإنمائية.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تقوم البلدان وشركاؤها بالتخطيط للمستقبل. فالأطر المتعلقة بالضرائب والديون في الأجل المتوسط تكتسي أهمية حاسمة بغية الاستفادة إلى أقصى حد من موارد المعونة، وسيعمل الصندوق، إلى جانب المانحين الآخرين، على تعزيز قدرات البلدان على وضع هذه الأطر للأجل المتوسط.

ثالثا، وفي الأجل المتوسط ينبغي للبلدان تعزيز جهودها المتعلقة بالعوائد حتى تصبح أقل اعتمادا على المعونة. والسياسات العامة الرئيسية في هذا المجال توسع من نطاق القاعدة الضريبية وتعزز إدارات العوائد. وهنا أيضا، يوفر الصندوق مساعدة تقنية للبلدان الأعضاء بغية تعزيز تعبئة الموارد المحلية.

لديها. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي مؤخرا ببلوغ هدف المعونة الإجمالي المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، أصبحت الجهات المانحة أكثر إدراكا لضرورة تحسين نوعية المعونة وتنفيذ أهداف إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة.

ويرحب الصندوق بظهور مجموعة من الأطراف الفاعلة في مجتمع المانحين، لاسيما المانحين الثنائيين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والصناديق العالمية والمؤسسات الخاصة. ويمكن للمانحين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إحداث أثر حقيقي في الجهد الإنمائي، لأن تجربتهم تمكنهم من الإتيان بمنظور جديد إليه. وتستطيع الصناديق العالمية والمؤسسات الخاصة الحصول على موارد التمويل غير التقليدية وتضطلع بأدوار متزايدة الأهمية، إذ أن ثلاثة بالمائة من المساعدة الإنمائية الرسمية يتم إيصالها الآن من خلال الصناديق العالمية، وتتراوح التبرعات التي تقدمها المؤسسات الخاصة بين ١٠ و ٢٥ بليون دولار في السنة. وكانت التجربة الأولية المتعلقة بآليات التمويل المبتكرة مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين والضريبة على تذاكر الطائرات، إيجابية أيضا.

إن الزيادة في عدد المانحين وتنوعهم تبرز أهمية التنسيق الفعال بين المانحين لكفالة حسن تناغم المعونة واتساقها مع أولويات البلد. ومن الأهمية بمكان أيضا زيادة القدرة على التنبؤ بالمعونة، وبمدى قدرة البلدان على التخطيط لتوقيت وحجم تدفقات المعونة، مما يُمكن من تحقيق أقصى درجات الاستفادة من أثرها الإنمائي والتخفيض إلى أدنى حد لأي نتائج غير متوقعة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي أو القضاء عليها.

إلى المجتمع الدولي لكي يجعل الوفاء بالتزاماته بزيادة المعونة حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سندانويوي - روغواييزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

السيدة سندانويوي - روغواييزا (منظمة التجارة العالمية) (تكلمت بالانكليزية): اسمحو لي أولاً، أن أؤكد على الأهمية البالغة بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية ومديرينا العام، السيد باسكال لامي، أن نكون مشاركين في هذه المناقشة.

هناك تقدم يجري إحرازه بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي تؤدي فيها عملية مونتريري دوراً حاسماً. لكن بعض المناطق، ولا سيما أفريقيا، لا تزال متأخرة حقاً، وخاصة فيما يتعلق ببعض الأهداف. ولا يزال من الممكن تحقيق رؤية مؤتمر قمة الألفية، لكن لا بد من زيادة التصميم السياسي لإحداث ذلك ولا بد لنا من متابعة عملية مونتريري، وتجديد مشاركتنا في المجالات والأهداف التي لما يتحقق فيها تقدم بعد. وينبغي لمؤتمر المتابعة الدولي بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في قطر في العام المقبل، أن يكون معلماً بارزاً في العملية.

وأود أن أركز على التجارة. وستكون نقطة انطلاقي تقرير الأمين العام الذي أُعد لجلستنا اليوم. إن الأمين العام محق في إشارته إلى أن التجارة واصلت نموها وأسهمت في التخفيف من حدة الفقر في مناطق عديدة حول العالم. لكن من المؤسف أنه علينا أن نعرف بأن الفرص والنتائج التي تقدمها التجارة ليست متاحة للجميع. وأهمية التجارة بوصفها عامل نمو أمر واضح، والنتيجة الناجحة لجولة الدوحة الإنمائية هي المساهمة الرئيسية التي يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تقدمها في الجهود العالمية

رابعا، سيتطلب تحسين فعالية برامج الإنفاق الممولة بالمعونة مواصلة تعزيز المؤسسات الضريبية، بما فيها الأنظمة المتعلقة بإدارة التمويل العام. وقد رفعنا من مستوى ما نقدمه من مساعدة تقنية إلى البلدان المنخفضة الدخل لمساعدتها على إحراز التقدم في هذه المجالات. كما نكشف من جهودنا لتحسين تعاوننا مع الجهات المانحة. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام مؤخرًا لتشكيل فريق توجيهي معني بأفريقيا لتسريع وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سررت بالمشاركة في اجتماعه الأول الذي عقد في أيلول/سبتمبر، ونتطلع إلى تقديم إسهام عملي في عمل الفريق التوجيهي. وسيقوم صندوق النقد الدولي، إلى جانب أمانة لجنة المساعدة الإنمائية، بتنسيق عمل الفريق المواضيعي المعني بالقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالمعونة.

إننا ندرك أنه لكي نكون فعالين في جهودنا لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يجب على صندوق النقد الدولي أن يبقى شريكاً ذا مصداقية في نظر جميع أعضائه، ولا سيما البلدان النامية. لذا، يسرني أن أقول إنه يجري إحراز تقدم بشأن الإصلاحات المتعلقة بالخصص والأصوات في الصندوق. وهناك الآن اعتراف واسع وسط عضويتنا بأن هذه الإصلاحات ينبغي أن تؤدي إلى زيادة في حصة التصويت للبلدان النامية كلها، وقد أعادت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التأكيد على ذلك تماماً في اجتماعها المعقود في واشنطن، يوم السبت الماضي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نعتبر أن هناك أسباباً للتفاؤل بشأن إمكانيات الحد من الفقر في السنوات المقبلة، بفضل التقدم الذي أحرزته بلدان نامية عديدة في إصلاح اقتصاداتها، والذي أحرزه المانحون في جعل مساعدتهم مواتمة ومنسجمة. ولكن من الواضح أيضاً أنه لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون زيادات كبيرة في المساعدة المالية من المانحين. لذا، فإننا نرفع الصوت بدعوتنا الآن

الأوسع. إن التحدي الآن يدور حول القيادة، والتسوية، والبلدان التي تقر بمصلحتها المشتركة في النجاح والتكاليف الجماعية للإخفاق.

وأخيراً، أود أن أقول كلمة عن المعونة لصالح التجارة. إن برنامج منظمة التجارة العالمية للمعونة لتنمية التجارة غير مرتبط مباشرة بالمفاوضات. ولكن قد لا يكون هناك شك في أن هذا البرنامج، في نظر العديد من أعضائنا، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والعديد من البلدان المتدنية الدخل ذو أهمية قصوى لقدرة هذه البلدان على توسيع حصتها وحجم تلك الحصة من التجارة العالمية، وعلى أن تصبح مندجحة بصورة أكثر فعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

لقد نظمت منظمة التجارة العالمية في الشهر الماضي ثلاثة اجتماعات إقليمية بشأن المعونة لصالح التجارة في ليمبا، ومانيللا، ودار السلام، بالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية، والبنك الدولي وشركاء آخرين عديدين، بينهم وكالات الأمم المتحدة ومنظمات القطاع الخاص. وإني أعتقد أن هذه الاجتماعات ساعدتنا على رفع مستوى إدراكنا للحاجة إلى إعادة الاستثمار في جدول أعمال النمو والتجارة، وإلى أن يركز مجتمع التنمية مجدداً على جدول أعمال النمو، إذا أردنا استدامة جهدنا للحد من الفقر.

أود أن أذكر الرسائل الأساسية التي نتجت عن هذه الاجتماعات الثلاثة، أولاً، من المهم أن يعمل وزراء التجارة بمزيد من التعاون الوثيق مع وزراء المالية والتنمية، إذا أردنا أن ننجح في اجتذاب معونة إضافية وأكثر فعالية لصالح التجارة. ومن الواضح أيضاً أنه من المستحيل المغالاة في تأكيد أهمية الالتزام المركز والمستدام بالنمو الذي تقوده التجارة، بوصفه أولوية للتنمية. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتدنية الدخل

للتخفيف من حدة الفقر والتنمية. وهذا هو المجال الذي يمكن أن نجد فيه مساهمة المنظمة في تمويل التنمية.

لذا، فإن التحدي المائل أمامنا اليوم وللسنوات مقبلة هو الاستيثاق من أن الفرص الجديدة التي يؤمل لها أن تنتج عن برنامج الدوحة الإنمائي - سواء كنا نتكلم عن وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، أو عن التخفيضات الحادة في المعونات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو؛ وسواء كنا نتكلم عن القطن أو عن إلغاء معونات التصدير، أو عن القيود على إعانات مصائد الأسماك، أو الأحكام الجديدة بشأن تسهيل التجارة - ستتحول إلى حقائق تجارية لأقل البلدان نمواً والعديد من البلدان النامية على السواء.

إن الأمين العام محق أيضاً حين يحذر من ضغط نظام الحماية الجمركية. ويسرني اليوم أن أقول إن المفاوضات التي بدأت تتقدم مجدداً في تموز/يوليه الماضي، حين قامت المجموعات التفاوضية في المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية، من خلال رؤسائها، بوضع نصوص على طاولة التفاوض. وقد ساعدت هذه النصوص أعضائنا على أن يدركوا أن ما تم تحقيقه خلال السنوات الست الماضية، وما هو مطروح على الطاولة اليوم، أمر جوهري تمام. لقد أدركوا تماماً أن العمل الذي ما زال يتعين القيام به جدير ببعض الجهد الإضافي والدافع السياسي.

لقد اكتسبنا من جديد مستوى جيداً من الزخم في عملنا، والتحدي الآن هو تسريع ذلك الزخم في الأيام والأسابيع المقبلة، بحيث يمكن بلوغ التسويات اللازمة. لكن الوقت ينفد الآن، أكثر من أي وقت آخر. وقد آن الأوان لكي يرتقي القادة السياسيون فوق العديد من الشكوك والصعوبات، ويركزوا بصدق على الصورة

السيد بانيتشباكدي متوافر في هذه القاعة. وأود أن أؤكد، بشكل خاص، مشاركة أونكتاد، بوصفه أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في تمويل التنمية، كما أود أن أحلل التحديات التي تواجهنا في تحقيق الأهداف الواردة في توافق آراء مونتييري.

إن مجالات الأولوية الستة التي حددها توافق الآراء موضع بحث وتحليل فعالين من جانب أونكتاد. فقد طور برامج للتعاون التقني وبناء توافق الآراء. وهذا التزام طبيعي وحاسم في نظره. ففي الحقيقة، ظل أونكتاد، طوال أكثر من ٤٠ سنة، نقطة التقاء في إطار منظومة الأمم المتحدة، حين يتصل الأمر بمواجهة مشاكل متعلقة بالتجارة والتنمية، فضلا عن الاستثمار والتمويل، وهي جميعا مسائل تكمن في جوهر توافق آراء مونتييري.

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة والتنمية، الذي سيعقد في أكرا، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، سيناقش الفرص والتحديات الناجمة عن العولمة، وآثارها المتوقعة على التنمية. ونحن جميعا نتوقع بأن توفر نتيجة ذلك المؤتمر أساسا مثمرا لمؤتمر المتابعة بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وينبغي لهذين المؤتمرين الحاسمين أن يذكرنا جميع أصحاب المصلحة المؤسسين وجميع الدول الأعضاء بالتزامهم حيال مهمة الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز التنمية.

(تكلم بالانكليزية)

لقد أبرز توافق آراء مونتييري دور الظروف الداخلية في تعبئة الموارد، العامة والخاصة معا، بغية استدامة مستويات كافية من الاستثمار المنتج. حقا، إن تعزيز الموارد المالية المحلية عنصر هام في تسريع النمو الاقتصادي، فضلا عن تناقص الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية والشروط المرتبطة بها، مما يؤدي إلى زيادة فلكية عملية التنمية.

ذات العجز الأكبر في قدرتها التجارية، أن تتوافق على الأولويتين أو الأولويات الوطنية الثلاث التي تعتقد تلك البلدان أنهما ستؤثر كثيرا على نموها التجاري. وكان من الواضح تماما أيضا أنه ليس للقطاع الخاص دور حيوي يؤديه فحسب، بل إن استراتيجيات المعونة لصالح التجارة لن تنجح أيضا إلا إذا كانت موجهة بالخبرة والاحتياجات الميدانية في مجال العمل التجاري. وأخيرا، وليس آخرا، لوحظ، على نحو يتسق مع موضوع هذه الجلسة، أن القابلية للتنبؤ بالتمويل الميسر، وإمكانية الحصول عليه، أمران أساسيان.

إن الخطوة المقبلة الآن هي البناء على التقدم المحرز. ووفقا لذلك، فإننا نخطط لعقد الاستعراض العالمي السنوي الأول في المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بحيث يمكننا أن ننتقل إلى جوانب العمليات، بما في ذلك من خلال إجراء تقييم كمي ونوعي للالتزامنا المشترك بالنمو، والحد من الفقر وتحقيق التنمية بالروح الصادقة للمساءلة المتبادلة.

إن دعمكم لهذه العملية أساسي في إطار قدراتكم المالية، بل أيضا في إطار العمليات المتعددة الأطراف معا، لضمان أن يكون بمقدور جدول أعمال الدوحة الإنمائي والمعونة لصالح التجارة أن يحقق نتائج لأقل البلدان نموا والبلدان النامية، بل سيحققاها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

للسيد شيخ سيدي ديارا، الممثل الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مقر الأمم المتحدة.

السيد ديارا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

(تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا ويشرفني أن أتكلم اليوم باسم السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. إن النص الكامل لبيان

وإلى جانب أصحاب مصلحة آخرين، يلتزم أونكتاد بتأييد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبهدفه المتمثل في إيجاد نظام تجاري ومالي مفتوح، وعادل، وغير تمييزي، وقابل للتنبؤ ومتعدد الأطراف. وتشمل مهمة أونكتاد تعزيز التجارة بوصفها أداة فعالة للإدماج المفيد للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وفي السنوات الأخيرة، أسهمت التجارة الدولية إسهامات هامة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وأصبحت لديها إمكانية لأن تترك تأثيراً أكبر.

إن تحول بعض البلدان النامية إلى قوى إقليمية أو عالمية محركة للتجارة والنمو، إلى جانب التوسع المستمر لتجارة بلدان الجنوب، يشكل ما يشار إليه الآن بالجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية. لكن هذه التوجهات العالمية تخفي وراءها العديد من التباينات داخل كل بلد وفيما بين البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات الصغيرة الضعيفة، حيث الفقر مقيم والشراكة في التجارة الدولية ضعيفة.

ومجالات الأولوية التي ينبغي معالجتها في الفترة المقبلة تشمل إصلاح مظاهر عدم الاتساق في النظام التجاري المتعدد الأطراف، عن طريق إنجاز جدول الأعمال الإنمائي لمفاوضات جولة الدوحة؛ وضمان الاتساق الإنمائي بين النظام التجاري المتعدد الأطراف وانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ والحفاظ على دينامية الأقطاب الجديدة للنمو في بلدان الجنوب وتوسيعها.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية مكمل أساسي لمصادر تمويل أخرى للتنمية، وهي تنطوي على واجب إنمائي وأخلاقي ينبغي ألا يفلت منا. ومما يبعث الشعور بخيبة الأمل أن نلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية انخفضت في عام ٢٠٠٦ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٧ إلى ٠,٣٠ في المائة من الدخل القومي

وينبغي التأكيد على أن تطوير القطاعات المالية المحلية يتطلب تدخلاً فعالاً من الحكومة، وخاصة في البلدان الفقيرة. فعلى سبيل المثال، وجد أونكتاد أن المدخرات الخاصة في البلدان الأفريقية نادراً ما تحفظ بشكل ودائع يمكن تحويلها بسهولة إلى استثمارات منتجة، ويعود ذلك بمعظمه إلى ضعف القطاعات المالية. والتوجيه الفعال للموارد نحو الاستثمارات المنتجة عنصر أساسي في تعبئة الموارد المحلية.

وكما يظهر في تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن أونكتاد عام ٢٠٠٧، فإن إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية سجلت في السنة الماضية رقماً قياسياً بلغ ٣٧٩ بليون دولار. وكانت تلك الإيرادات في أعلى مستوياتها في أفريقيا ومعظم آسيا. لكن حصة أقل البلدان نمواً من مجموع تلك الإيرادات للبلدان النامية ظل متدنياً، أي نحو ٢,٥ في المائة عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، بقي الاستثمار الأجنبي المباشر مكثفاً بدرجة عالية، حيث نالت البلدان الإثنتا عشرة الأولى ٧٠ في المائة من مجموع الإيرادات للبلدان النامية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى المكون الأكبر للإيرادات الخارجية للبلدان النامية مجتمعة. أما في حالة أقل البلدان نمواً، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل حصة من المال الخارجي أكبر من حصة الاستثمار الأجنبي الخارجي. والتحدي هو ضمان أن يكون كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الخارجي المباشر مكملًا أحدهما للآخر، في سياق تحسين خدمات البنية التحتية مثلاً. والمنحى الهام الآخر هو الزيادة المتواصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الجنوب، الذي يشكل مصدراً هاماً باطراد، لتمويل التنمية. وفي غضون ذلك، تنشأ عن الدور المتنامي في صناديق الثروة لبلدان الجنوب ذات السيادة، والمشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الخارج، مجموعة كاملة من الودائع الاستراتيجية لتمويل التنمية.

ومما يثير القلق بشكل مستمر أن الهدف المتمثل في تخفيف عبء الدين لم يتحقق. فالمساعدة الإنمائية الرسمية الاسمية بدون إلغاء الدين تظل على مستويات مماثلة لمستويات بداية التسعينيات، والمساعدة الإنمائية الرسمية الفعلية بدون إلغاء الدين تكون أدنى بكثير من مستويات ما قبل عشر سنوات. ومن الأساسي إعادة النظر في طرائق ومعايير الأهلية لإلغاء الدين بطريقة تضمن الإضافة وتفصل تخفيف عبء الدين المستقبلي للبلدان المنخفضة الدخل عن الشروط الأساسية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي غضون ذلك، ما زالت هناك شواغل بشأن إطار استدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وما لم وضع نظام أكثر شمولاً، سيكون من الأفضل تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين لأغراض التنمية على أساس كل حالة على حدة.

وأخيراً، أود أن أتطرق إلى جانبين في مسألة المنهجية الهامة، التي إن لم تعالج بطريقة متسقة، فإنها ستجعل مهمة تمويل التنمية عبر القنوات التي أجملتها أكثر صعوبة.

الجانب الأول يتعلق بالحالة الجديدة التي يعنى فيها تراكم الاحتياطات وتدفق رأس مال الاحتياطي الصافي أن العالم النامي عملياً هو الذي يقرض الاقتصادات المتقدمة النمو. ويرى بعض المراقبين أن تراكم الاحتياطات هذا دليل على سياسات التجارة الخارجية الاحتكارية، ولكن البلدان المعنية ترى في ذلك استراتيجية مدفوعة بالحاجة إلى الحماية الذاتية من الأزمات النقدية والمالية في المستقبل، أو من أجل التمكن من مواجهة أي أزمة مصرفية محتملة. وتفضيل تلك الاستراتيجيات على استخدام الآليات الحمائية التي توفرها المؤسسات المالية الدولية يشير إلى احتمال وجود جوانب ضعف في الهيكل المالي الدولي.

الإجمالي، أي أقل بكثير من الهدف المعتمد عالمياً وهو ٠,٧ في المائة.

إن تعزيز التعاون لتمويل التنمية فيما بين بلدان الجنوب يثير مسائل هامة بشأن التنسيق الدولي، ولكنه يوسع ميدان مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية ويتيح فرصة للبلدان النامية المستدينة والمتلقية للمساعدات أن تستفيد من مختلف نماذج التنمية والاشتراطات الأقل تدخلاً. ولتحسين الهيكل العالمي للتمويل والمساعدة، ينبغي أن يكون للأطراف الفاعلة الجديدة صوت أكبر في إجراءات اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية. وسيساعد ذلك على معالجة استثنائها من نظام إعادة جدولة الديون ويمهد السبيل لمشاركتها النشطة في مندييات التعاون الإنمائي ذات الصلة.

وكما أوضح تقرير الأمين العام الأخير إلى الجمعية العامة بشأن أزمة الدين الخارجي والتنمية فإن القيمة الاسمية لمجموع الديون الخارجية للبلدان النامية ارتفعت في عام ٢٠٠٦ ولكنها انخفضت كجزء من الناتج القومي الإجمالي. وقد سهلت مبادرات تخفيف عبء الدين والظروف الخارجية المؤاتية ذلك الانخفاض في الديون السيادية الخارجية للبلدان النامية مع الدائنين الرسميين ودائني القطاع الخاص.

والبحث الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يوضح أن تكوين الدين الطويل الأجل للبلدان النامية تظهر فيه بشكل رئيسي ومتزايد ديون السندات والدين العام الداخلي مع ازدياد عدد البلدان النامية التي تتمكن من الوصول إلى أسواق المال العالمية. وهذا يشكل تحدياً جديداً لوضعي السياسات في البلدان النامية وكذلك للمجتمع المالي الدولي، الذي يتعين عليه أن يواصل العمل على وضع آليات مناسبة لإعادة جدولة ديون السندات بكفاءة وانتظام.

وفي الوقت نفسه، تخفي تلك الأرقام المجموعة بعض الحقائق المقلقة للغاية. وإذ نبدأ النصف الثاني من الحملة، نشاهد بلدانا عديدة جدا كان التقدم فيها متفاوتا، أو شهدت في الواقع تراجعاً في التنمية البشرية، لا سيما في البلدان التي مزقتها الصراعات. إن نصف سكان العالم النامي ما زال محروما من المرافق الصحية الأساسية، وحوالي بليونين من البشر يفتقرون إلى خدمات الطاقة الموثوقة. ويموت أكثر من نصف مليون امرأة في كل عام من مضاعفات الحمل والولادة، وأكثر من ١٥ مليون طفل فقدوا أحد الوالدين أو كليهما بسبب الإيدز. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن العديد من السكان في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأمريكا الوسطى، والملايين في آسيا، الذين يعتمدون على تدفق مياه نهر هملايا، يشاهدون آمالهم في التخلص من الفقر المدقع مهددة بآثار تغير المناخ.

فهل يشكل كل ذلك سببا لليأس؟ على العكس من ذلك، فالعديد من التدخلات الناجحة التي قادتها بلدان نامية ودعمتها مساهمات المانحين الموجهة إلى أهداف محددة، أظهرت أن الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي غالبا ما يكون من صنع الإنسان، ويمكن معالجته من خلال الجمع بين العقول والمنظمات والموارد، والتصميم على جعل الفقر تاريخا غابرا.

ما الذي يتطلبه ذلك إذن؟ إنه يتطلب أساسا من الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تسعى إلى النمو الشامل والوفاء بالتزامات الدعم القائمة. وقد كان توافق موننتيري حجر الزاوية الأساسي لتلك الشراكة. فقد حدد حقوق جميع البلدان في العمل ومسؤولياتها عنه.

لذا حان الوقت لبعث الحيوية في جهودنا الجماعية. وإن جدول أعمال اجتماع العام المقبل في الدوحة يجب أن يرسم مسار النصف الثاني من حملة الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي غضون ذلك، وفي أعقاب الأزمة المالية في أواخر التسعينيات، رأت بعض البلدان النامية أن حزمة سياسات التكيف، المقترحة من جانب المجتمع المالي الدولي، في مرحلة ما بعد الأزمة المالية، تتمادى في التدخل في مجال الحكم وغالبا ما تكون غير فعالة. ومنذ ذلك الوقت اعتمدت تلك الدول سياسات استباقية تهدف إلى تقليل الحاجة إلى الاعتماد على الكفالة الدولية من الإفلاس في حال وقوع أزمات في المستقبل. والسبب في ذلك جزئيا هو تصور أن الاقتصادات المتقدمة النمو غير ملتزمة تماما بالسياسات الرامية إلى ضمان الاستقرار المالي العالمي. وهذه الحالة تحمل مخاطر التهميش للمؤسسات المالية الدولية الأساسية وتؤدي إلى اعتماد سياسات الخيار الأفضل الثاني. ويسلط ذلك الضوء على الحاجة إلى نظام نقدي عالمي تعاوني حقا، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية الذي من شأنه زيادة وصفات السياسات التي تدافع عنها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ميلكرت، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد ميلكرت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (تكلم بالانكليزية): إننا في منتصف الطريق في الحملة العالمية العظيمة لمعالجة الفجوة غير المقبولة بين الأغنياء والفقراء. وقد أضاء إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية نبراسا على طريق التقدم، ولكن الوقت ينفد بسرعة.

لقد شهدنا مستويات غير مسبقة من النمو الاقتصادي خلال الأعوام الخمسة الماضية، ورافق ذلك انخفاض في معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من حوالي الثلث في عام ١٩٩٠ إلى ما يناهز الخمس حاليا. واستمرار هذا الاتجاه سيعني أن المجتمع الدولي سوف يشهد بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في خفض الفقر المدقع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

مرسومة حسب الطلب، بدلا من تقديرات إجمالية؛ ثانيا، تصنيف على صعيد الأقطار للخطط الخاصة بمناحي منح متعددة السنوات وبالموارد المحلية، بدلا من إعطاء أرقام ضخمة تنحو إلى إغراق الكثير من البيانات النهائية؛ ثالثا، توأمة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في أطر العمل الخاصة بالاقتصاد الكلي والنفقات العامة، بدلا من الإعزاز بأن أيا منهما يمكن أن يتقدم بمعزل عن الآخر. إن التركيز على العناصر الثلاثة هذه سيكفل لنا الخروج من الدوحة بإطار عمل ملموس قابل للتنفيذ لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية فعلا بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد نيقولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

السيد سبيريتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقديري للفرصة الممنوحة لي لمخاطبة هذا التجمع المرموق اليوم.

معروف جيدا أن البوسنة والهرسك لم تشارك حتى اليوم في حوار رفيع المستوى معني بتمويل التنمية كهذا. لذلك أشعر بالسعادة وأشعر بنفس القدر بأن من واجبي أن أشارك فيه.

إنني أو من بقوة بأن الأمم المتحدة أفضل منتدى لمناقشة هذه المسألة الهامة. وأشعر بأن اجتماعات كهذا هي وحدها التي توفر فرصا استثنائية لنا للتناول، وفي النهاية نحسم، المسائل المهمة مثل التنمية الاقتصادية العالمية ورفع مستويات المعيشة لملايين الناس في كل أرجاء العالم، ومحاربة الفقر ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحماية البيئة، مع التأكيد بصورة محددة على وطأة تغير المناخ على مستقبل البشرية.

وأود أن أقترح سبع نتائج جوهرية يجب أن نركز عليها. أولا، إبداء التزام واضح ومتسق بالأهداف الإنمائية للألفية كجزء من استراتيجيات التنمية الوطنية؛ ثانيا، التسليم القاطع بالاحتياجات التمويلية للأهداف الإنمائية للألفية في إطار الاقتصاد الكلي والنفقات العامة؛ ثالثا، إقران تخفيف الديون باستراتيجيات الاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛ رابعا، تعبئة أقوى للموارد المحلية بحيث توفر الأرباح أو الثروة الأساس لنظام ضرائبي منصف؛ خامسا، تعزيز القدرة على التنبؤ والتنسيق فيما يتعلق بالمعونة، بما في ذلك من جانب الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة؛ سادسا، تعديل نظام التبادل التجاري العالمي لصالح أفقر البلدان، مما يعتبر محك اختبار حاسم لمصادقية كل المجتمعين في الدوحة بالذات. النتائج الست تلك حظيت، منذ مونتيري، بدرجات متفاوتة من التقدم الذي يمكن البناء عليه.

ولكن، لسوء الحظ، لا يوجد تقدم كاف للبناء عليه في النتيجة السابعة، التي تركز على تمكين المرأة. والحقائق هنا هي كما يلي: المرأة في البلد المتقدم النمو تواجه خطر الوفاة أثناء الحمل أو الولادة بنسبة ١ لكل ٧٣٠٠ حالة. أما المرأة في البلد النامي فإن النسبة تبلغ ١ لكل ٧٥ حالة؛ والنسبة في أفريقيا تبلغ ١ لكل ٢٦ حالة. التسجيل في التعليم الابتدائي يتصاعد، لكن فتيات كثيرات ما زلن محرومات من الدخول إلى دنيا التعليم. والعام المقبل سيكون السنة الدولية للإصحاح؛ وفي أماكن كثيرة ستكون الفتيات والنساء آخر من يستفيد. لذلك فإن الدوحة يمكن أن تحقق طفرة إلى الأمام إذا تبنت نتيجة تعترف بأولوية دعم النساء والفتيات، بصفة ذلك المفتاح النهائي لفتح الأبواب المقفلة نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية.

أخيرا، أود أن أقترح ثلاثة عناصر تمكن المجتمع العالمي من التمييز بين الدوحة ومونتيري. إن التركيز للتحرك قدما يجب أن ينصب، أولا، على خطط والتزامات عملياتية

أن تقدمها البوسنة والهرسك هي اتخاذ تدابير لتحقيق تنميتها هي الاقتصادية والاجتماعية الديقمية.

ويجب ألا ننسى أن بلدي احتاج إلى المساعدة في السنوات الأخيرة، وأنه ما زال، بدرجة ما، يحتاج إليها اليوم، بسبب انهياره الاقتصادي المدمر في التسعينات بمقياس لم يسبق له مثيل بين أمم أوروبا الوسطى والشرقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبصرف النظر عن ذلك الماضي المشؤوم، الذي ترتبت عليه بالتأكيد عواقب وخيمة بالنسبة اقتصادنا وتميئنا، فإننا في البوسنة والهرسك بدأنا بالفعل في مواجهة تحديات عصرنا. وإنني أشير إلى تخفيض الفقر؛ والإصلاح الهيكلي الضروري لتحويل البوسنة والهرسك إلى دولة ذات اقتصاد حيوي إنتاجي، مندججة بالأسواق العالمية؛ والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي الذي ييسر النمو والتنمية؛ وتخفيض البطالة؛ واحتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وهيئة الظروف المسبقة الضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة والموزونة.

التبادل التجاري الحر واحد من العناصر الأساسية لسياستنا الإنمائية، وإن البوسنة والهرسك تفعل كل ما في وسعها للنهوض به. ومن دواعي فخري أن أقول إن البوسنة والهرسك لديها واحد من أكثر نظم التبادل التجاري تحررا في منطقتنا دون الإقليمية، وإنما تبذل جهدا جهيدا لإبرام أكبر عدد ممكن من الاتفاقات التجارية الثنائية.

إننا نبذل قصارى جهدنا لتنفيذ كل التدابير الممكنة لحماية البيئة، بما في ذلك المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وجهودنا منصبة على تنقيح تشريعاتنا حتى تتطابق كلية مع المتطلبات العالمية ذات الصلة. وبديهي أن الأخذ بنهج عالمي بناء تجاه حماية البيئة مطلوب لأن جهود البلدان الفردية قاصرة.

ومما يكتسي أقصى الأهمية أن نجد أرضية مشتركة فنستغل اجتماعات كهذا الاجتماع للتدليل على الإرادة السياسية لتأمين أكبر قدر ممكن من الموارد وتخصيصها لأغراض التنمية العالمية. بديهي أن تحديات عصرنا سننحج في التصدي لها إذا ضافرننا جهودنا كلها، بدلا من انخراط بلدان بمفردها في أنشطة بدون تنسيق.

وتبعاً لذلك، أؤمن إيماناً راسخاً بأن الطريقة الوحيدة لكفالة بلوغ مستوى مرض من تمويل التنمية تكمن في الأخذ بنهج شامل يقوم بالدرجة الأولى على تعبئة كل الموارد المتوفرة. وهكذا يتضح أن تطوير التبادلات التجارية والاستثمارات أصبح عنصراً جوهرياً من ذلك النهج. ويجب أن يتفق الجميع على أننا يجب أن نتحمل المسؤولية عن تحسين وتعزيز استقلالنا الاقتصادي والاجتماعي وتميئنا المستدامة على كل المستويات، بما فيها العالمي، لكفالة أن يوفر تنوعنا الغني أسس نجاحنا.

ومن واجبنا أيضاً أن نمارس نفوذنا فنغير عاداتنا التذيرية الراسخة الجذور. وأخشى من أن السلوك الاستهلاكي السائد لا يعود بأي نفع على القضية البيئية. إن هذا الكوكب هو الوحيد الذي لدينا، ويجب علينا بالتالي أن نتجنب التدمير الذي لا كايح له لمواردنا والذي يؤدي إلى زيادة التلوث.

بلدي، البوسنة والهرسك، سيفعل كل ما في وسعه للوفاء بتلك الأهداف. وإننا مدركون لحقيقة أن دورنا في عالم اليوم محدود جداً، لكنني مقتنع بأننا يمكننا أن نساهم وسنساهم في التنمية العالمية. فلنضع جميعاً نصب أعيننا إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي ينص على أننا، بمعزل عن كوننا مسؤولين عن فرادى مجتمعاتنا المحلية، نتحمل أيضاً مسؤولية جماعية عن التأكيد، عالمياً، على مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والعدالة. وإنني أؤمن بأن أفضل مساهمة يمكن

وماذا تغير؟ وهل مسار التغير إيجابي أم سلبي؟ وماذا الذي ينبغي عمله بالإضافة إلى ذلك لتعزيز تنفيذ الأهداف المعتمدة في مونتيري؟

ولقد قدم الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، في استعراض صريح لتقرير تنفيذ توافق آراء مونتيري الوارد في الوثيقة A/62/217، صورة مختلطة، يقل فيها التقدم في بعض المجالات ويحتمل فيها التفهقر بشأن أهداف أخرى لمونتيري. وتوافق مجموعة الـ ٧٧ على ذلك التقييم إلى حد كبير. والواقع أننا نرى بقوة أن توافق آراء مونتيري يعاني من عجز شديد في التنفيذ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أقدم لمحة عامة عن الحالة العالمية كما تراها المجموعة.

أولاً، في حين أن بعض البلدان النامية كشفت عن أداء اقتصادي دينامي، ما زالت بلدان عديدة أخرى تنغمس في دائرة مفرغة من الفقر، تعوزها القدرة الإنتاجية، وتعوقها القيود على جانب العرض، وتعتمد في أحيان كثيرة على سلعة أساسية واحدة، وتتأثر بالقلقل الاقتصادي الخارجية، ولا تجتذب الاستثمار التجاري. والكثير منها، إن لم يكن معظمها، ما زال بعيداً جداً عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٧ - علامة منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً، في حين أنه حدث تحسن في حالة الدين الخارجي للبلدان النامية عن طريق الإستراتيجيات المحسنة لإدارة الدين والتعاون الدولي الأكثر كثافة، فقد ازداد إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية في هذه السنوات رغم ذلك. ومن المهم إدراك أن الأحوال التي أدت إلى أزمة الدين العالمية ما زالت قائمة. وقد يتزلق الكثير من البلدان المستفيدة إلى ظروف مالية تؤدي إلى تكبد الديون.

مسألة حماية البيئة مسألة معقدة وحساسة جداً. لذلك يكون من الصعوبة بمكان، إن لم يكن مستحيلاً، ترضية طرفي النقيض: ضرورة التنمية الاقتصادية من ناحية، وضرورة حماية البيئة من ناحية أخرى.

ويتفق الأعضاء على أن المناطق المتخلفة النمو هي وحدها غير الملوثة. ومهمتنا هي أن نعمل على الموازنة بين هذين النقيضين. وليست هذه مهمة سهلة، ولكنها مهمة ينبغي لنا جميعاً أن نلتزم بها.

وأناشد الجميع تعبئة كل الموارد المتوفرة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ولا يوجد بديل لذلك. وأؤكد للجمعية العامة أن البوسنة والمهرسك ستبذل قصارى جهدها في ذلك الشأن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة هينا رباني خار، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في باكستان، التي ستتكمّل باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيدة خار (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف ويسرني شخصياً أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في الحوار الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية. وإننا على ثقة من أن مداولاتنا في هذا الحوار الرفيع المستوى وفي الدورة الثانية والستين الحالية ستكون حافراً لأعمالنا التحضيرية لإجراء استعراض جاد وهادف لتنفيذ توافق آراء مونتيري وجهودنا لرسم خريطة طريق واضحة للأعمال المقبلة، على أساس الدروس المستفادة والواقع الحالي والبازغ.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاينغ (جزر البهاما).

ومثلما هو الحال في أي عملية للاستعراض، تتسم الأسئلة الأساسية المطروحة علينا بأنها أسئلة بسيطة. ماذا حدث حتى الآن على الطريق الذي تقرر في مونتيري؟

أخرى إلى بلدان العجز. وأدى ذلك إلى توسيع نطاق تدفقات التمويل الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وارتفعت هذه التدفقات من حوالي ٥٣٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، انخفضت أيضا تدفقات الموارد الفعلية للتنمية.

سابعاً، يخشي حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي، بل وربما انتكاسة في أعقاب القلاقل الأخيرة في الأسواق المالية. وقد توقعت بعض التحليلات من داخل الأمم المتحدة هذه القلاقل نتيجة لاستمرار الاختلالات التجارية والمالية العالمية في السنوات الأخيرة.

وتشير الاتجاهات المحددة أعلاه والتطورات على امتداد الأشهر العديدة الماضية، ولا سيما في الأسواق المالية الدولية، إلى وجود عجز في تنفيذ اتفاق آراء مونتريري، وإلى مسائل عجز توافق آراء مونتريري عن تناولها على نحو كاف. ومن المرجح أن التحديات التي ما زالت بدون حل ونواجهها اليوم في تمويل الأهداف الإنمائية ستصبح أكثر تعقيداً وصعوبة في المستقبل، ولا سيما في إطار المتطلبات الخاصة من التمويل والموارد التي من شأنها أن تمكن البلدان النامية من مواجهة تحديات تغير المناخ.

ومن الجلي أن الحالة هذه تتطلب منا مضاعفة الجهود لوقف الاتجاهات المقلقة وعكس مسارها، عن طريق شراكة عالمية حقيقية ومعززة من أجل التنمية. وتقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين النظر فيما يلي في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدوحة المعني بتمويل التنمية.

أولاً، ما زال التمويل التساهلي للتنمية مدخلا أساسياً للأهمية لغالبية البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الوطنية. ولهذا تمثل الدفعة القوية لتعزيز تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية،

ثالثاً، ومن المهم جداً، أن الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تقصر بكثير عن الرقم المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة. والواقع أنها انخفضت في العام الماضي إلى ٠,٣٠ من ٠,٣٦ في عام ٢٠٠٥، على الرغم من الدعاية التي أحاطت باجتماع قمة مجموعة الـ ٨، التي قطع الوعد في أثناءها على نحو بارز بمضاعفة تدفقات المعونة.

رابعاً، وضع الجمود المستمر في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية علامة استفهام كبيرة أمام موثوقية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما في إطار الالتزامات المقدمة إلى البلدان النامية. ومن الواضح أنه يتعين التوصل إلى ردود بشأن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية والتجارية في سياق استمرار عدم الإنصاف والقيود التمييزية التي يفرضها النظام التجاري الحالي المتعدد الأطراف.

خامساً، يقل مستوى التمويل الإنمائي في حالات عديدة عن تدفق الموارد إلى الخارج من البلدان النامية المعنية نظراً لتعاظم العجز التجاري، ونقل الأصول غير المرئية وهروب رأس المال. ويتركز تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في أغلب الأحيان على عدد صغير من الأسواق البازغة الدينامية، في الوقت الذي يتعطش معظم البلدان النامية إلى التمويل الاستثماري.

سادساً، لا يزال النظام المالي العالمي يتطور بسبل وفي اتجاهات ليس للمؤسسات المالية ولا لمعظم البلدان الأعضاء تأثير كبير أو سيطرة كبيرة عليها. ولا شك أنه ليس للبلدان النامية قدرة تذكر على التأثير على الاتجاهات المالية، على الرغم من أن تلك الاتجاهات لها آثار هامة على نموها وتنميتها، وذلك لأسباب ليس أقلها تقلب الحالة. وعلى النقيض من ذلك، وللتحجوظ ضد ذلك التقلب جزئياً، تراكمت لدى البلدان النامية احتياطات كبيرة تنقل مرة

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال الفجوة في توفر التمويل التسهلي الصافي أكبر مما ينبغي. وتقتضي الحالة بوضوح اتخاذ مبادرات عاجلة، وجسورة، وأكثر شمولية لحل مشاكل الدين الخارجي للبلدان النامية بطريقة فعالة ومنصفة وموجهة نحو التنمية.

رابعاً، تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين إجراء إصلاح شامل للهيكل المالي الدولي، بما في ذلك تعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية، في إطار زمني معين. ويجب أن يتناول الإصلاح أيضاً الأهداف التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي وهي: أولاً، كفالة الاستقرار المالي؛ ثانياً، ضمان توفير السيولة للبلدان التي هي في حاجة إليها حقاً. وستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين الضغط من أجل إجراء هذا الإصلاح الأساسي للنظام المالي الدولي وهيكل إدارته في جميع المحافل ذات الصلة.

وتعالج المحاولات الحالية لإصلاح صندوق النقد الدولي جوانب معينة من تلك التحديات. ويلزم فوراً إجراء تغييرات في توزيع حقوق التصويت كيما تبين الواقع الجديد، ولكن ذلك وحده لن يحل المشاكل الأساسية المتمثلة في عدم الاستقرار، وعدم توفر السيولة لمن يحتاجونها بالفعل لحفز النمو وإدامة التنمية. ويتعين أن يصل العالم إلى توافق آراء استراتيجي بشأن إصلاح شامل للنظام المالي والنقدي الدولي الذي يشجع النمو والتنمية السريعين والمتوازنين والمستدامين في اقتصاد عالمي تسوده العولمة. ويجب أن يشمل الإصلاح توفير السيولة، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة، فضلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية، والدين، والاستثمار المباشر الأجنبي، والاستثمار الخاص.

خامساً، وفي اقتصاد عالمي متكامل وتسوده العولمة، أصبحت البلدان النامية تتأثر على نحو متزايد بالأعمال والسياسات الناشئة في البلدان المتقدمة النمو والتي ليس

ولا سيما تحقيق الرقم المستهدف البالغ ٧,٠ في المائة، ضرورة مطلقة لا تهاون فيها. علاوة على ذلك، وبغية توفير موارد إضافية، يلزم أيضاً السعي بطريقة جادة وإبداعية إلى التماس وسائل جديدة للتمويل. وبالمثل، من شأن كفالة قدر أكبر من فعالية المعونة أن يسمح أيضاً بالاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة حالياً. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يصبح منتدى التعاون الإنمائي الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يجمع بين المانحين والبلدان المتلقية والمجتمع المدني، الأداة الرئيسية لتعزيز فعالية المعونة والمساءلة. وينبغي أيضاً أن يدرس المنتدى تكلفة المعاملة لصرف المعونة والاستخدام الفعلي للموارد المخصصة في البلدان المتلقية.

ثانياً، يضطلع الاستثمار المباشر الأجنبي بدور بالغ الأهمية في تنشيط النمو وتنفيذ الأهداف الإنمائية، ولا سيما في قطاعات مثل الهياكل الأساسية. وتفتقر بلدان نامية عديدة إلى القدرة على اجتذاب التدفقات الاستثمارية الخاصة اللازمة لتمويل هذه المشاريع التي تعد أساسية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بوضع خطة عمل في الدوحة لزيادة تعزيز قدرة الاقتصادات الفقيرة والضعيفة على اجتذاب الاستثمارات الخاصة والمتعددة الأطراف. وفي ذلك الشأن، ينبغي أن ننظر في وضع خطط دولية ووطنية لضمان الاستثمار، وحوافز ضريبية وغيرها، وترتيبات منقحة لتحديد مستوى الأخطار، وما إلى ذلك لتوجيه قدر أكبر من تدفقات الاستثمار الخاص إلى البلدان النامية التي لا يمكنها أن تجتذب هذه التحويلات عن طريق آليات السوق العادية.

ثالثاً، ربما يكون تخفيف عبء الدين الذي نرحب به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين قد أفرج عن موارد للإنفاق المتصل بالتنمية في البلدان النامية. غير أن تلك الموارد غير كافية على الإطلاق لتمكين البلدان النامية من تحقيق

الدولي القادم المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في قطر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أؤكد للجمعية العامة التزامنا واهتمامنا النشط بتعزيز الحوار العالمي بشأن تمويل التنمية والسعي إلى التوصل إلى نتيجة تفاوضية وإيجابية لمؤتمر الدوحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كارلوس كوستا بينا، وزير الدولة للخزانة والمالية في البرتغال، الذي سيتكلم باسم الإتحاد الأوروبي.

السيد بينا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الإتحاد الأوروبي وأن أشارك في هذا الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، الذي يكتسي بالأهمية المتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري، على الطريق إلى الدوحة في ٢٠٠٨.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة.

ويتعلق الموضوع الأول من بين المواضيع الرئيسية التي سأتناولها في بياني بالأهداف الإنمائية للألفية. فالاجتماع الدولي يقف الآن عند منتصف الطريق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد لمسنا تقدماً إقليمياً لا بأس به في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أمريكا اللاتينية، وفي الصين والهند، ولكننا نسلم بالتحديات الكامنة في بلوغ تلك الأهداف. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا أن نلاحظ أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ما زال أبطأ مما ينبغي. وتواجه الدول الهشة تحديات خاصة في اقتصاد اليوم المعولم، وفي جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار، نود أن نبرز أهمية معالجة الاحتياجات

لها عليها سيطرة تذكر أو ليس لها عليها سيطرة على الإطلاق. وينطبق هذا بصفة خاصة على المنتجات المالية المبتكرة والمعقدة التي يجري استحداثها والأخذ بها في أسواق البلدان المتقدمة. وثمة حاجة حلية إلى آليات تنظيمية أقوى وإلى قدر أكبر من الشفافية في إدارة تلك المنتجات الجديدة والأدوات المبتكرة، والتحكم في الأثر الذي أحدثته مؤخرًا على الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك في البلدان النامية.

سادساً، تطلب مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى البلدان المتقدمة النمو أن تبدي المرونة والإرادة السياسية اللازمين لكسر الجمود الحالي في حولة الدوحة للمفاوضات التجارية والسعي إلى استئنافها في موعد مبكر، والانهاء منها في الوقت الملائم، مع الإنجاز الأوفى للأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان، التعرف على الولايات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري، ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري حتى يتسنى إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو هادف.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد أن توافق آراء مونتيري لم يذهب إلى حد كاف نحو إيجاد نظام جديد لإدارة المالية من شأنه أن يعالج الاحتلالات وأوجه عدم الإنصاف التي كانت موجودة في الماضي ويتصدى لتحديات الحاضر والمستقبل. ونحن على ثقة من أن مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري سيوفر منهاجاً للعلاج الهادف لتلك المسائل على أساس الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة على امتداد السنوات القلائل الماضية.

وينبغي لنا اليوم، في هذا الحوار الرفيع المستوى، أن نركز على صياغة إطار يكفل تحقيق النتيجة المثلى في المؤتمر

سيعقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر رؤية مشتركة طويلة الأجل لمستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في عالم تسوده العولمة. وتتضمن الجهود الأخرى التي يبذلها الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بزيادة كفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي التي تم اعتمادها مؤخرا، والتي تنشُد زيادة التكاملية وتقسيم العمل في السياسة الإنمائية.

ومع ذلك، فإن تعزيز فعالية المعونة يكتسي أهمية فائقة. ووفق ما تم الاتفاق عليه في مونتيري، المكسيك، وأعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، يضطلع كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته، ولا نغالي في التأكيد على دور الحكم الرشيد، والسياسات السديدة، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة. وتكتسي التعبئة الفعالة والمستدامة للموارد المحلية في البلدان النامية، وبخاصة عن طريق تقوية القاعدة الضريبية الوطنية، والاستخدام الفعال للموارد الوطنية، أهمية حاسمة. وللمساواة بين الجنسين أهمية خاصة عند محاولة الاستخدام الفعال للموارد الوطنية.

وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية تكملة هامة للموارد المحلية وغيرها من مصادر تمويل التنمية. ويحدد إعلان باريس، من منظور نوعي، التزامات واضحة للشركاء المانحين والمتلقين على حد سواء فيما يتعلق بالملكية الوطنية، والتنسيق والمواءمة فيما بين المانحين، والتسوية، والنتائج، والمساءلة المتبادلة. وسيكون المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في العام القادم في أكرا، غانا، بشأن ذلك الموضوع مدخلا هاما إلى مؤتمر الدوحة القادم.

وفيما يتصل باستحداث مصادر إبداعية للتمويل، وهذه مسألة سلم بقيمتها اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اقترحت مبادرات شتى يجري تنفيذ بعضها. ويرحب الاتحاد

الخاصة للدول المهشة، ولا سيما حالتها المشتركة كونها في أحيان كثيرة يتامى الجهات المانحة.

والواقع أنه لا يمكن تحقيق غايات وأهداف توافق الآراء إلا بروح الشراكة التعاونية بحق. ولا يقتصر ذلك التعاون على الأطراف الفاعلة التقليدية فحسب، وإنما يتضمن أيضا، بحكم تعريفه، جميع الأطراف الفاعلة القادرة على تعزيز تمويل التنمية. ولا بد من الإبقاء على روح توافق آراء مونتيري حية وناضجة.

وأود الآن أن أشير إلى جهود الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بتنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي ذلك الشأن، سنعتمد إطارا زمنيا تحقق فيه الدول الأعضاء في الاتحاد النسبة المستهدفة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، على أن يكون هناك رقم مستهدف وسيط بنسبة ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي يتعين بلوغه بحلول عام ٢٠٠٦، ويسرنا أن نذكر أن الاتحاد الأوروبي قد تجاوز هذا الرقم منذ ذلك الحين.

ولقد التزم الاتحاد الأوروبي بتحسين نوعية المعونة وفعاليتها. وكان الاتحاد قد حدد أيضا قبل اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، رقما جماعيا وسيطا جديدا قدره ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يتعين بلوغه بحلول عام ٢٠١٠. وحدد الاتحاد الأوروبي أيضا غايات جديدة وطموحة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. وكان من نتيجة تلك الجهود الهامة أن أصبح الاتحاد الأوروبي يقدم الآن ٥٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي بالتزام طويل الأجل تجاه أفريقيا، وستحدد الاستراتيجية المشتركة التي سيتم اعتمادها في اجتماع القمة الثاني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي

المعونة المقدمة لصالح التجارة وتوسعي لزيادة النفقات الجماعية على المساعدة المرتبطة بالتجارة في إطارها إلى بليون دولار في العام بدءا من ٢٠١٠.

والاتحاد الأوروبي أيضا في مقدمة من يضعون الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا موضع التنفيذ، وذلك بعد أن تعهد بتوفير معظم التمويل المقدم للصندوق الاستثماري المتعدد الأطراف، فضلا عن أن الاتحاد هو أول سوق متقدم رئيسي يوفر إمكانيات وصول أقل البلدان نموا إليه دون رسوم ودون تحديد حصص بموجب تطبيقه الانفرادي لنظام الأفضليات المعمم، عن طريق السياسة المعروفة باسم أي شيء ما عدا الأسلحة.

ويتوقف تعزيز التنمية في العالم أيضا بدرجة وثيقة على مبادرات التخفيف من عبء الديون. وتقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٥ مبالغ كبيرة من إعفاءات الديون بهدف تحرير الموارد المحلية لتمويل أولويات التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي العام الماضي، شهدنا تقدما هاما في تعميق الإعفاء من الديون لأشد البلدان فقرا من خلال تنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين التي يضطلع بها الصندوق الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. والواقع أن موقف البلدان المنخفضة الدخل من حيث الديون الخارجية قد تحسن على مدى السنوات القليلة الماضية.

ويمكن وصف المبادرة الجارية المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بأنها مبادرة ناجحة. ويقدر الإعفاء من القيمة الاسمية لخدمة الديون بموجب هذه المبادرة لـ ٢٠ بلدا التي وصلت إلى نقطة الإكمال بمبلغ ٤٤ بليون دولار. ويمثل ذلك المبلغ جهدا كبيرا من جانب المانحين ويدل، بصفة خاصة، على الالتزام الأوروبي بالتخفيف من عبء الديون

الأوروبي بمصادر التمويل الإبداعية التي قدمتها ودعمتها على أساس طوعي بعض الدول الأعضاء، ولا سيما المبادرات الصحية الجارية بالفعل، مثل مرفق التمويل الدولي للتحسين التابع للمرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة الالتزامات المسبقة فيما يتعلق بالسوق.

وينبغي أيضا مواصلة استكشاف آليات وحلول ابتكارية للتمويل من أجل تمويل الأنشطة البيئية، ولا سيما الأنشطة ذات الصلة بتغير المناخ في البلدان النامية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بسوق الكربون.

والاستثمار المباشر الأجنبي كذلك عنصر هام مكمل للاستثمارات المحلية. ولكي نكفل استمرار تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيزها، يلزم الاستمرار في بذل الجهود لتهيئة أجواء متسمة بالشفافية والاستقرار والثبات للاستثمار. والاستثمارات العامة في البنى التحتية الأساسية وتنمية رأس المال البشري والقدرة المؤسسية كلها هامة للمحافظة على النمو الاقتصادي. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وبالآليات الأخرى لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي، ويشجع في هذا السياق الإدارة الحكيمة للشركات وحسن المواطنة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي المبادرات التي تزيد دور القطاع الخاص والتأثير الذي يمكن أن يمارسه بوصفه أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة تقديم الدعم للعمل الطيب الذي يقوم به الاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

وتتسم مبادرة المعونة لصالح التجارة بأهمية حاسمة لدعم اندماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري العالمي ولاستعمال التجارة بشكل أكثر فعالية للحد من الفقر. وقد أقر الاتحاد الأوروبي مؤخرا استراتيجيته للمعونة لصالح التجارة، التي ستكفل جودة

الاستقرار الخارجي. لذلك فإن النهج المتعدد الأطراف المفتوح الذي اعتمده المؤسسات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات العالمية هو أصلح طريقة للحد من هذه الاختلالات والمحافظة على النمو الاقتصادي.

وفي الختام، إذ يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الدوحة، فهو يعرب عن تأييده لعقد مؤتمر وزاري يتبع صيغة موننتيري من حيث التنظيم ومشاركة أصحاب المصلحة. ويمكن أن يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا إصدار وثيقة ختامية وزارية على هيئة إعلان يركز على إعادة تأكيد توافق آراء موننتيري وعلى كيفية تشجيع الاستمرار في تنفيذه.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشير إلى أننا نمر بلحظة حاسمة ونحن نقتررب من مؤتمر الدوحة لعام ٢٠٠٨، بالنظر إلى التزاماتنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٠٨. وقد اضطلع بعدة مبادرات وشراكات للتعجيل بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. فلنغتتم الزخم لقائم ونزيد بذل جهودنا، من منطلق الشراكة الحقيقية المتجسدة في توافق آراء موننتيري، لكي نتغلب على العوائق المشتركة التي تواجهنا ونبلغ أهدافنا الموحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أ ب ميرزا محمد عزيز الإسلام، المستشار السامي للشؤون المالية في بنغلاديش، الذي سيتكلم باسم أقل البلدان نموا.

السيد عزيز الإسلام (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي فرصة التكلم في هذا الحوار الرفيع المستوى باسم أقل البلدان نموا.

لقد مثل توافق آراء موننتيري نقطة تحول في نهج التعاون الإنمائي. وهو يضم عددا من الالتزامات من جانب البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية. وقد تحقق بعض التقدم

على أشد البلدان فقرا. ونؤكد مجددا التزامنا بتعويض المؤسسة الإنمائية الدولية عن كامل تكاليف المنح ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونحث جميع الجهات المانحة التي لم تفعل ذلك بعد على أن تفي بالتزاماتها وفاء كاملا فيما يتعلق بتمويل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

ولا تزال القدرة على تحمل الديون تشكل تحديا أمام البلدان المنخفضة الدخل. وتقع على عاتق البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء مسؤولية عن ضمان القدرة على تحمل الديون في المدى الطويل. ويوفر إطار القدرة على تحمل الديون التابع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي توجيهها هاما في هذا الصدد. وبما أن المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على القدرة على تحمل الدين تقع على عاتق البلدان المقترضة، نشجع جميع البلدان على إعداد استراتيجية شاملة لإدارة الديون. إضافة إلى ذلك، نحث جميع البلدان الدائنة على أن تأخذ جوانب القدرة على تحمل الدين بعين الاعتبار في سياساتها المتعلقة بالإقراض.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم للجهود الجاري بذها لإصلاح الإدارة في نطاق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك منح البلدان النامية قدرة أقوى على المشاركة في صنع القرار. ونرى أن الهدفين الرئيسيين من ذلك يتمثلان في كفالة أن يعكس توزيع الحصص بالقدر الكافي الثقل الاقتصادي للبلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي وقدرتها على المساهمة ماليا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان مشاركة البلدان والاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة انتقالية على نحو فعال في المؤسسات المالية الدولية. ونذكر أن إدخال الإصلاحات على الإدارة أمر ضروري لاستمرار فعالية ومصداقية تلك المؤسسات ولتنمية الحوار والتعاون بين البلدان. ويمكن أن يسبب احتلال الأوضاع اضطرابا في

والتعويض عن تناقص المعاملات التفضيلية نتيجة لتناقص التعريفات الجمركية الممنوحة للدول الأولى بالرعاية.

وما زالت هناك إمكانيات كبيرة في الحركة الحرة للقوى العاملة. ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى فتح أسواقها لجميع فئات مقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً في الإطار ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ومن شأن ذلك أن يسهم في الحصول على العملات الصعبة وتخفيف مشكلة البطالة الهائلة في أقل البلدان نمواً.

وفي الفترة الأخيرة، أثمرت المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعض النتائج الإيجابية. ومع ذلك، تبقى الحالة العامة للديون الخارجية مصدر قلق لأقل البلدان نمواً. فالموارد التي خصصت للتنمية من خلال تخفيف عبء الديون ليست في الواقع العملي كبيرة. والتخفيف من عبء الديون لا يشكل أيضاً إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك، ندعو إلى إلغاء جميع الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف.

ويساورنا قلق بالغ إذ نلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية فيما عدا الإعفاء من الديون قد انخفضت في عام ٢٠٠٦ إلى مستوى عام ١٩٩٩. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٢ في المائة من ناتجها الإجمالي العام الذي تعهدت به فوراً لأقل البلدان نمواً. ولا بد من معالجة الجانب النوعي من المعونات. ويجب مواءمة المعونات مع أهداف وأولويات التنمية الوطنية للبلدان المستفيدة من هذه المعونات. ولا بد من إنشاء شراكة ونظام مساءلة فعالين ومشاركين بين المانحين والمستفيدين.

ويمكن أن تكمل موارد التمويل الجديدة والمبتكرة الموارد الموجودة. وقد تم الشروع في عدد من المشاريع

منذ اعتماده. ورغم ذلك، ما زال ربع سكان المعمورة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. والتفاوت في الدخل آخذ في التزايد بين الدول وفي داخلها.

وأقل البلدان نمواً هي أشدها حرماناً. ولعدم قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل مجد، فهي مهددة بالتهميش. ويتلوق عدد منها ببطء ولكن بشكل أكيد إلى حالة من التراجع. والدعم العالمي المقدم لها بعيد عن الكفاية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانبها. وهذا في رأينا هو الهدف الشامل لتوافق آراء مونتيري. ويقوم برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً أيضاً على مبدأ الشراكة العالمية الأساسي المذكور.

ويُفترض أن التجارة الدولية هي إحدى القوى الدافعة للشراكة العالمية من أجل التنمية. غير أن أقل البلدان نمواً لا يمكن أن تكسب بشكل فعال من التجارة. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى طائفة واسعة من أشكال الدعم الضارة، والقيود غير الجمركية، والمعايير المصطنعة التي تفرضها البلدان المستوردة، والشروط التجارية التي تزداد سوءاً، والتقلب الشديد في الأسعار العالمية. ولا بد من التصدي لتلك الأمور.

وينبغي الانتهاء من مفاوضات الدوحة في أقرب وقت. ويجب أن تُجعل احتياجات أقل البلدان نمواً ومصالحها الخاصة محورا لجولة الدوحة وأن توضع في صميم وثيقتها الختامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تستطيع بوسعها السماح لجميع منتوجات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى أسواقها بلا أي قيود ولا رسوم جمركية أو حصص، أن تفعل ذلك. وينبغي بدء العمل بمبادرة المساعدات لأغراض التجارة فوراً بتقديم التمويل الإضافي الكافي. وينبغي للمبادرة أن تدعم بصورة خاصة أقل البلدان نمواً في معالجة القيود التي تواجهها في جانب العرض

السيدة فايكزوريك-زيول (ألمانيا) ((تكلت بالانكليزية): إنني أؤيد البيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد فقط على بضع نقاط وأطرح المنظور الألماني بشأن مسائل معينة.

لقد استطعنا خلال مؤتمر قمة الألفية واجتماع مونتييري - وأنا محظوظة وكبيرة السن ما فيه الكفاية لأشارك في كلا الحدثين - أن نصوص تفاهما جديدا أساسيا للتعاون من أجل التنمية، وهو تفاهم مشترك للشراكة العالمية على قدم المساواة يشمل جميع بلدان العالم ويعمل نحو تجارة عالمية شاملة وعادلة اجتماعيا. وبهذه الروح، قامت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - كما عرض زميلي البرتغالي، بزيادة تمويلها لأغراض التنمية زيادة كبيرة وسوف تواصل القيام بذلك. وفي إطار خطة العمل الأوروبية، ستقوم الحكومة الألمانية بناء على ذلك بالوفاء بتعهداتها المالية والالتزامات التي قطعتها على نفسها في هيلينغدام أثناء رئاستها لمجموعة الـ 8.

وحسبما أوضحنا، يبين لنا إعلان باريس السبيل إلى زيادة فعالية التعاون بضمان التنسيق بشكل أفضل. ومن شأن مدونة السلوك أن تمكن من تقاسم العمل على نحو أفضل ليتسنى استعمال التمويل لصالح البلدان النامية بقدر أكبر. وكما أشار المتكلم الذي سبقني، إنه من خلال وسيلتين لتخفيف عبء الديون - مبادرة كولون لعام ١٩٩٩ لتخفيف عبء الديون ومبادرة غلينغلز لعام ٢٠٠٦ لتخفيف عبء الديون - ألغينا بصورة عامة ما مجموعه ٩٠ بليون دولار من الديون. ولقد خصصت تلك الأموال للتخفيف من حدة الفقر، وللرعاية الصحية والتعليم. ولا يمكن المبالغة في ترديد الإشارة إلى أنه بفضل تلك المبادرات لتخفيف من عبء الديون، تمكن ٢٠ مليون طفل إضافي من الالتحاق بالمدارس، وهم لديهم تطلعات، ويعتقدون الفرصة لتحسين حياتهم.

وتجري مناقشة العديد من الأفكار الإضافية. ونرى أن سد فجوة الموارد في أقل البلدان نموا ينبغي أن يكون الهدف المركزي لآليات التمويل الابتكارية.

ويمكن لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أقل البلدان نموا أن يكون وسيلة لتدفقات رأس المال، ونقل التكنولوجيا وتوليد العمالة وتنمية الأعمال التجارية. ونعترف بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد زادت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال التدفقات تتركز بشكل كبير في عدد قليل من البلدان. وهناك حاجة إلى عكس هذا الاتجاه.

ويشدد توافق آراء مونتييري على ضرورة تعزيز الاتساق والحكم وتماسك النظم العالمية للنقد والتمويل والتجارة. ويحتاج نظام إدارة مؤسسات بريتون وودز إلى عملية إصلاح شاملة. إن جهود الإصلاح الحالية لن تستطيع بمضاعفة الأصوات الأساسية، تغيير توزيع القوة داخل مؤسسات بريتون وودز تغييرا كبيرا. وينبغي للنتيجة النهائية لإعادة توزيع التصويت أن تسفر عن زيادة كبيرة في قوة التصويت لجميع البلدان الأقل نموا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتلبية التعهدات المالية كما وردت في توافق آراء مونتييري قبل خمس سنوات. ويتيح لنا مؤتمر المتابعة الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية فرصة هامة. إن فكرة وضع ترتيبات مؤسسية تحت إشراف الجمعية العامة للمتابعة الحكومية الدولية لتمويل عملية التنمية تستحق النظر فيها بإيجابية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة هايدماري فايكزوريك - زيول، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية لألمانيا.

وإذ نستعد لاجتماع الدوحة - الذي نأمل أنه سيوجه رسالة بشأن الوفاء بتعهدات المجتمع الدولي - أعتقد أن هناك نقاطاً رئيسية يجب أن ننظر فيها.

أولاً، علينا أن نواصل إصلاح النظام المالي الدولي، الذي يشمل مسألة تنظيم الصناديق التحوطية. ومن المفيد أن نرى أن أزمة الأسواق المالية التي كانت موجودة قبل سنوات في البلدان النامية توجد الآن في بلدان متقدمة النمو. ويدل ذلك على مدى جسامته المهمة.

ثانياً، إن وعودنا وحدها لا تكفي، إذ يجب علينا أن نلتزم بالخطوة التي تقضي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة تدريجية. وينبغي ألا يقول أحد إن الأموال اللازمة لذلك الغرض لا يمكن إيجادها. وقد أبلغنا المعهد السويدي للأمن، أنه في عام ٢٠٠٦، أنفق في شراء الأسلحة ١٨٤ دولار عن كل رجل وامرأة وطفل في العالم. ويفيدنا المعهد أيضاً أنه بعشرين دولاراً للشخص فحسب، يمكننا تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون واضحاً أنه من الممكن تحقيقها إذا عدلنا أولوياتنا المالية.

ثالثاً، ما زلنا بعيدين كل البعد عن استنفاد الإمكانيات التي توفرها أدوات التمويل المبتكرة. ولهذا السبب، ستقدم المجموعة الرائدة إعلاناً سياسياً بشأن ذلك الموضوع بعد ظهر اليوم.

رابعاً، أود أن أعرب عن تأييدي لكل الذين قالوا إننا بحاجة إلى استثمار خاص مستدام. وعلى نحو أكثر تحديداً، نحتاج إلى تمكين النساء من الوصول إلى الوسائل المالية من أجل تعزيز تمكينهن اقتصادياً.

خامساً، وفي ما يتعلق بتغير المناخ والأهداف الإنمائية، فإن تغير المناخ يشكل أكثر التحديات عالمية على الإطلاق. وينبغي أن نشير إلى أن وقف تغير المناخ والتصدي لجدول أعمال الألفية أمران مترابطان.

وفي مؤتمر تجديد موارد الصندوق العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر، برئاسة السيد كوفي أنان، أطلقت الحكومة الألمانية مبادرة الدين ٢ للأغراض الصحية، التي بموجبها حولت الديون السابقة إلى استثمارات في الأغراض الصحية. وأنا فخورة بتلك المبادرة. وبهذه المناسبة، فقد تم تحصيل ١٠ بلايين دولار وخصصت لتجديد موارد الصندوق العالمي. وأود أيضاً أن أشيد بالصندوق العالمي لأنه، منذ إنشائه، أنقذ حياة مليونين من البشر. وتلك إحدى أهم المهمات التي سندعمها ونفي بكل التزاماتنا المالية لها.

وكما قال المتكلمون الذين سبقوني، إنه بالرغم من النجاحات الهائلة ينبغي لنا ألا نستسهل الأمر. إن استعراض الأمين العام لمنتصف المدة يتضمن رسائل واضحة. لقد تحقق الكثير، لكن ما تحقق ليس كافياً.

صحيح، إنه من ناحية، يصبح لأول مرة على الإطلاق عدد الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من بليون نسمة؛ لكن من ناحية أخرى، ما زال عدد الناس الجياع مرتفعاً بشكل لا يحتمل. لقد تحسنت معدلات الالتحاق بالمدارس، لكن ما زال هناك على الأقل ٧٧ مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس. إن الوقت يمضي بسرعة. فإذا لم نتخذ إجراءات حازمة الآن، لن نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية. وهي التزامات قوية قطعناها على أنفسنا جميعاً.

والأمر الواضح الوحيد هو إما أننا سنواجه التحديات العالمية من خلال العمل المشترك، أو لن نحلها على الإطلاق. ونحن بحاجة إلى العمل المشترك القائم على تشاطر المسؤولية بين الحكومات والمجتمع المدني، والبلدان الصناعية، والاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، وقطاع الصناعة والتجارة، والأفراد - ولكل شخص أهمية - والمنظمات.

لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في العام المقبل. وفي عام ٢٠٠٢، توصل المجتمع الدولي إلى التوافق في الآراء كنا نأمل أنه سيوجد نطاق ومستوى التمويل الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وبعد انقضاء خمس سنوات، لم يُحرز معظم البلدان والشعوب التي كنا نتوخى أن توافق الآراء سيساعدها سوى تقدم ضئيل إن لم يكن منعدماً.

وتتسم هياكل وأنظمة التمويل الدولي اليوم بقدر من التعقيد أكبر مما كانت عليه قبل خمس سنوات. ولعل الوقت قد حان لكي نعود إلى الأمور الأساسية ونركز على النوايا والمقاصد الأصلية لتوافق آراء مونتيري ونواعم بين الوسائل والأهداف. وقد نستطيع حينذاك إحراز تقدم أكبر في التنفيذ على المستوى القطري.

ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر، من عدة أبعاد، وبالنسبة للعديد من البلدان، بما فيها بلدي، المصدر الأساسي لتمويل التنمية. ولكي يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق التنمية، فإن الكثير يركن بطبيعة العلاقة بين الشركات والبيئة المحلية. ويظل التحدي الذي يواجهنا يتمثل في توسيع نطاق التركيز إلى ما وراء خط الأساس لكي تشمل حفز سوق العمل وإيجاد العوائد، مما سيؤدي إلى إحداث أثر إيجابي على مستويات المعيشة. وعلينا أن ننجز عملاً أفضل في الربط المباشر بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مستويات المعيشة.

والاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته لا يؤدي إلى النمو والتنمية. وبالتالي، لا بد من وضع ذلك الاستثمار في السياق الأوسع نطاقاً للتنمية المستدامة. وذلك لم يتحقق بالقدر الكافي على مدى السنوات الخمس الماضية.

والمستثمرون يتحوظون في ما يقومون به من مجازفات، وبالتالي، كثيراً ما يؤثران الاتجاه إلى أسواق

ويقال لنا إن أكبر تهديد في القرن الحادي والعشرين هو تغير المناخ. والبلدان النامية هي أقل البلدان إسهاماً في تغير المناخ - وهنأ، أشيد بالمتكلم الذي سبقني، وزير المالية في بنغلاديش - غير أنها أكثر البلدان معاناة من عواقبه. وذلك أمر مناف للعدالة والإنصاف والأخلاق. وعلينا أن نوجد السبل لمنح الأمل وآفاق المستقبل لجميع البشر وأن نحافظ في الوقت ذاته على مناخ العالم. وتضطلع البلدان الصناعية بواجب خاص جداً في ذلك الصدد، وعلينا أن نأخذ مأخذاً جدياً للغاية. ولا بد من إيجاد سبل جديدة وعادلة.

وقد اتبع بلدنا، ألمانيا، واحداً من هذه المسارات والخطط الجديدة من أجل بيع أرصدة الكربون في المزاد العلني. وسيستخدم جزء من حصيلة هذه المبيعات لاتخاذ تدابير بغية حماية البيئة في البلدان النامية. وينطوي هذا النوع من التمويل على فرصة هائلة. وعليه، نود أن نشير إلى أن المناقشة بشأن تغير المناخ لا تشكل ضغطاً على جدول الأعمال للألفية، بل هي بالأحرى تجعلنا نضاعف جهودنا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدي لإيفلين هرفكنس، المنسق التنفيذي للأمين العام المعنية بجملة الأهداف الإنمائية للألفية، التي ذكرتنا بأننا "أول جيل يمكنه أن يضع حداً للفقر. فرجاء لا تسمحوا بإهدار هذه الفرصة".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير المالية والاقتصاد في أنتيغوا وبربودا، السيد إيرون كورت.

السيد كورت (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويرحب وفد بلدي بالفرصة المتاحة للمشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التنفيذ، الذي نأمل أنه سيمهد السبيل

متوسطة وطويلة الأجل، تدعمها تنبؤات سليمة للنمو الاقتصادي، وذلك في مواجهة استمرار مستويات الديون التي لا يمكن تحملها. ويشكل هذا أيضا تحديا لقدرتنا على التنبؤ السليم بالإنفاق الاجتماعي أبعد من الأجل القصير.

ويشير تقرير الأمين العام عن حق إلى أن نسبة كبيرة من فقراء العالم - حوالي ٤١ في المائة - يعيشون في بلدان متوسطة الدخل. ولكن، لم يكن هناك اهتمام كاف بعدم قدرة هذه البلدان على تحمل عبء ديونها. وإذا استمر هذا الحال، من المحتمل أن تصبح البلدان المتوسطة الدخل اليوم بلدانا منخفضة الدخل غدا.

وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلادي المجتمع المالي الدولي إلى إظهار المزيد من الوعي والحساسية إزاء التحديات الكبيرة للديون التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي، التي تنشق التحديات فيها بشكل رئيسي عن مواطن الضعف المرتبطة باقتصادات الجزر الصغيرة. ونشجع المجتمع الدولي كذلك على أن يكون أكثر إبداعا في إنشاء أدوات لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل تحديدا والغير مؤهلة للتمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية، ولكنها لا تزال تعاني من تحديات إنمائية كبيرة نتيجة لارتفاع عبء ديونها.

منذ عدة أعوام ونحن نتكلم عن تسخير قوة العولمة من أجل الصالح المشترك للبشرية. ولكن هناك مستويات عالية بشكل مفرغ من عدم المساواة في الدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها. ولقد عمقت العولمة هذه الفجوة، مما جعل التفاوت الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي اليوم مشكلة أكبر مما كانت عليه قبل خمس سنوات.

وسد هذه الفجوة في الدخل يرتبط ارتباطا وثيقا بسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان. ويرى وفد بلادي أن أي استعراض جاد لتوافق آراء مونتيري يجب أن يتناول

رأس المال الأقل خطورة من الدول الصغيرة الجزرية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وينبغي للنظام الدولي أن يساعد تلك البلدان على إدارة المخاطر من خلال تخفيض المخاطر المتعلقة بالاستثمار في مشاريع البنى التحتية المادية وتقديم الدعم في بناء القدرات بغية إيجاد الإطار التنظيمي الضروري، على سبيل المثال.

وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى منطقة البحر الكاريبي على مدى العقد الماضي بصورة كبيرة قد زاد من تفاقم مأزقنا المتعلق بتحقيق التنمية. فمن الصعب جدا تمويل السياسات العامة المناسبة للتصدي للتحديات الناجمة عن العوامل الدولية والعالمية. وأمام الاقتصادات الصغيرة والضعيفة خيارات قليلة في ما يتعلق بوضع استراتيجية للنمو قائمة على التجارة. ويشير الخبراء إلى أن تنوع التجارة، وكسب نقاط أرفع من حيث القيمة المضافة في سلسلة الإنتاج والإمداد، وتطوير البنى التحتية، تكتسي أهمية حاسمة في تلك الاستراتيجية. غير أن محاولة أنتيغوا وبربودا لسد الفجوة في التمويل من خلال التنوع في قطاع الخدمات كانت مُخيبة للآمال للغاية، بفعل الممارسات التجارية غير العادلة لأطراف فعالة رئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، قوبلت كثرة الاتفاقات التجارية الإقليمية بمشاعر مختلطة. ولكنني أعتقد أن الإخفاق المستمر للنظام التجاري الدولي يجبر بلدانا على الاتجاه إلى الداخل والاعتماد أكثر فأكثر على الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. ولا خيار لدينا؛ فلا يزال النظام التجاري الدولي يخذلنا، وما زالت الأطراف الكبيرة والأقوى تنمر علينا، في حين تبقى الأهداف الإنمائية صعبة المنال.

بالنسبة لنا، يبقى التحدي المالي الدولي الوحيد الأكثر إلحاحا هو خفض الدين الخارجي للبلاد إلى مستوى يمكن تحمله. فمن الصعب للغاية علينا أن نضع خططنا إنمائية

موضوع هذا الحوار الرفيع المستوى، "توافق آراء مونتييري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة"، هو موضوع ذو أهمية خاصة لأنه يتيح للدول الأعضاء التحضير لاستعراض تنفيذ التعهدات التي قطعناها على أنفسنا في مونتييري عام ٢٠٠٢. وعندما اجتمعنا في مونتييري في ذلك الحين، تعهدنا بالقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز التنمية المستدامة، وذلك بهدف إقامة نظام عالمي شامل للجميع ومنصف.

والمسألة الأخرى الهامة هي أن توافق آراء مونتييري قد شددت على أهمية تعبئة المدخرات الداخلية في القطاعين العام والخاص من أجل المحافظة على الاستثمار الإنتاجي وتعزيز بناء القدرات. ولقد استجبنا في بوتسوانا لذلك من خلال ضمان إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي واستخدام خطط تنمية وطنية لتوجيه مخصصاتنا للموارد من قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل. ونخصص باستمرار أيضا أكثر من ٢٠ في المائة من ميزانيتنا للنفقات التعليمية والتدريبية، وبالتالي فقد أننا لجميع شبابنا فرصة الحصول على التعليم الأساسي لمدة ١٠ سنوات.

لقد أعربنا في مونتييري عن القلق من أن نقص تدفق الموارد من أجل التنمية من شأنه أن يقوض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال هذا القلق قائما، خاصة بالنظر إلى أن العديد من أعضاء مجتمع المانحين لا يفون تماما بالتزامهم، رغم أننا وضعنا الأهداف بشكل جماعي وسلمنا بأهمية النهج الدولي المنسق والمنسق في تعبئة الموارد من أجل التنمية. والتزمت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأن تكون شريكة في التنمية وأن تعمل معا لضمان فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية.

الخطوات الواجب اتخاذها لزيادة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال توفير قدر كاف من التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات النظيفة.

ومن المؤسف أنه بعد خمس سنوات من اعتماد الميثاق الدولي الذي صيغ في مونتييري، ما زالت الاختلالات الكبيرة في النظام المالي الدولي قائمة، وهي تقوض جهود البلدان النامية. وأقولها ببساطة، لن نتمكن من تحقيق أهدافنا الإنمائية بدون تغييرات كبيرة في الهياكل التي تحكم التمويل الدولي.

وينصب الخلاف على مستوى صوت البلدان النامية وتمثيلها في بنية الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية. فإن لم يتغير هذا الوضع بسرعة وحسم، قد نعود هنا بعد خمس إلى عشر سنوات لنبحث إخفاقات المجتمع الدولي في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باليدزي غاولا، وزير المالية والتخطيط الإنمائي في بوتسوانا.

السيد غاولا (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي، أن أبدأ بالثناء على رئيس الجمعية العامة لإجراء هذا الحوار الرفيع المستوى، مما أتاح للدول الأعضاء منبرا لتبادل الآراء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة ببرامجنا الإنمائي. إن قيادة الرئيس أمر ثمين بالنظر إلى أهمية الموضوع ليس لمجمل جدول أعمالنا الإنمائي فحسب، بل في سياق تنشيط أعمال الجمعية العامة أيضا.

وأود أن أعرب أيضا عن امتناننا للأمين العام على تقريره المفيد والتحليلي (A/62/217). إن التزامه المستمر بالمسألة الهامة المتمثلة في تمويل التنمية أمر حاسم لنجاح الأمم المتحدة في حفز المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج إنمائي عالمي قوي.

إننا لا ننادي ببساطة بزيادة في تدفقات الموارد وإنما بمساعدة إثنائية رسمية فعالة لكفالة التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد يشكل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة تجليا واضحا لعزمنا الجماعي على كفالة استخدام المعونة بصورة مجدية لمحاربة الفقر والمرض وفي المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الشراكات العالمية. وبوتسوانا ملتزمة بتنفيذ الإعلان. لذلك ينبغي ألا يشك أحد في أن استعراض توافق آراء مونتيري في العام المقبل يجب بالضرورة أن يضع في الاعتبار الصرح الجديد من المبادرات الهادفة إلى تحسين فعالية المساعدة الإثنائية الرسمية. ويجب التنويه أيضا بأن بلدانا نامية كثيرة في القارة الأفريقية وغيرها حسنت تحسيننا كبيرا إدارة اقتصادها الكلي.

لقد عرّف توافق آراء مونتيري التجارة بأنها محرك عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، ودعا إلى تحريرها. وفي ذلك الصدد تتسم مبادرة "المعونة مقابل التجارة" بأهمية كبيرة وتستحق موارد كافية يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية، مثل بوتسوانا، في تحقيق جملة أمور منها التغلب على تحديات التكيف الناجمة عن خسارة الأفضليات التجارية.

وبوتسوانا تقبل تماما بحقيقة أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولية عن تنميته، وأن الإدارة المالية الحصيفة وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والاستقرار السياسي عناصر جوهرية لتلك التنمية. وفي ذلك الصدد تمثل رؤية بوتسوانا الطويلة الأمد - "الرخاء للجميع بحلول عام ٢٠١٦" - شهادة على التزامنا بالتصدي للتحديات التي يواجهها بلدنا في سعيه إلى تحقيق الأهداف الإثنائية للألفية. وفي قيامنا بذلك فإننا مقتنعون بالأهمية الحاسمة للدعم والتعاون الدوليين.

وإذ نجتمع هنا اليوم، فإننا نحمل على عاتقنا مسؤولية كبرى لإجراء تقييم جاد للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مونتيري. وتشير الدلائل إلى أنه بالمستوى الحالي لتدفقات الموارد من أجل التنمية، سيكون من الصعب للعديد من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن تحقق الأهداف الإثنائية للألفية، وذلك رغم الأداء القوي للمنطقة مؤخرا، حيث يبلغ معدل النمو المتوقع ٦,٥ في المائة لعام ٢٠٠٧ وجاءت التوقعات إيجابية لعام ٢٠٠٨.

ومع أنه يتعين علينا جميعا أن نشعر بالقلق لأنه رغم التعهدات الأخيرة من الشركاء في البلدان المتقدمة النمو، ما زالت المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإثنائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ أقل بكثير من الرقم المستهدف في مونتيري. ويجب أن نثني على الدول الأعضاء التي حققت هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإثنائية الرسمية ونشجع الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن على بذل جهود متضافرة لبلوغ ذلك الهدف، بالنظر إلى أننا في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥ التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإثنائية للألفية.

وفي سعينا إلى تحقيق التنمية الشاملة وفي جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر والمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب أن نقر بأن التعاون والتعاضد الدوليين أمران بالغا الأهمية لنجاحنا. وفي ذلك الصدد يجب ألا يكون هناك أي مجال يتواجد فيه الفقر المدقع جنبا إلى جنب مع الغنى الفاحش، إن أردنا النجاح في تحقيق الأهداف الإثنائية للألفية وبلوغ الغايات الإثنائية الأخرى ذات الصلة.

خلال مزيج من التمويل المفصل بدقة لتلبية احتياجاتها وكفالة انتقال أكثر سلاسة.

ونحن بصفتنا بلدا متوسط الدخل مررنا بالتجربة المرة، تجربة تخلي مجتمع المانحين عنا في مرحلة تحويلية حاسمة. وسياسة الحجب الفوري للتمويل بشروط تساهلية عن البلدان المتوسطة الدخل سياسة لا تخدم بوضوح مصلحة أحد، وينبغي إعادة النظر فيها فوراً، لا سيما في ضوء ارتفاع نفقات تلك البلدان على الواجبات الاجتماعية مثل توفير الأموال لمكافحة مرض الإيدز وحاجتها إلى سد الفجوة التي ما زالت قائمة في تطوير البنية التحتية.

وفي ذلك الصدد نرحب بعقد المؤتمرين الدوليين الأول والثاني المعنيين بالبلدان المتوسطة الدخل في مدريد في آذار/ مارس ٢٠٠٧ وفي السلفادور في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. إن هدف الاجتماعين كان مناقشة التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل وكيفية استجابة النظام الإنمائي الدولي. ويعلم المشاركون أنه تم الاتفاق في السلفادور على جملة أمور منها أن دعم البلدان المتوسطة الدخل يجب تعزيزه، وأن آليات تعاونية ابتكارية يجب تطويرها لتعزيب جهود تلك البلدان.

ثانياً، لقد تم الاتفاق على أن نظام التعاون الدولي يجب أن يوفر الدعم للبلدان المتوسطة الدخل في جهودها الإنمائية لتوطيد منجزاتها مع تحركها نحو تجنب الانتكاسات، مع إدراك لا الأهمية المتأصلة للبلدان المدرجة في هذه الفئة فحسب، وإنما أيضاً الأثر الإيجابي الذي يمكن لتنميتها أن تتركه على النظام الدولي بأسره. وثالثاً، تم الاتفاق على أن تنوع ظروف وحاجات البلدان النامية يجعل من المحبذ النظر في معايير إضافية، إلى جانب الدخل الفردي، حتى يكون تخصيص الموارد التعاونية الدولية أكثر ملاءمة وأفضل استهدافاً في إطار العمل على تحقيق التناسق والانسجام في التعاون الدولي.

على مر السنين حققت بوتسوانا تقدماً ملحوظاً في جهودها الإنمائية الوطنية بالدعم السخي من بلدان كثيرة - بعضها ممثلاً هنا. وهذا دفع إلى تصنيف بوتسوانا كبلد متوسط الدخل. لكننا، بوصفنا بلدا نامياً، ما زلنا نواجه تحديات كبرى في مجالات تشمل تنوع الاقتصاد المستدام، وخلق فرص العمل، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والتنمية الريفية، وتنمية القطاع الخاص، والأحوال الجوية غير المساعدة. تلك التحديات ليس التغلب عليها مستحيلاً ولكنها ستتطلب التزاماً باستقرار الاقتصاد الكلي، وإدارة مالية حكيمة، وحكماً سديداً.

عند الاستقلال كنا بين البلدان الـ ٢٥ الأفقر في العالم ولكننا انتقلنا منذئذ إلى مركزنا الحالي كبلد متوسط الدخل بدخل للفرد يكاد يبلغ ٦٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧. ومع أن اقتصادنا نما باطراد بمعدل يقرب من ٩ في المائة سنوياً طيلة السنوات الأربعين الماضية، فإن ذلك النمو تباطأ مؤخراً ولا بد من تحسينه. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن معدلات الفقر انخفضت من ٥٩ في المائة في فترة السنتين ١٩٨٥-١٩٨٦ إلى ٤٧ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وإلى ٣٠ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

نحن مقتنعون بأننا، مع استمرار المساعدة الدولية والتعاون المصمم لدعم شتى السياسات الرامية إلى التأثير المباشر، ومع بعض المشاريع الإنمائية الرئيسية المخطط لها، ستمكن من منع انتكاسة المكاسب المحققة في العقود الماضية، ومن توطيد منجزاتنا فنتبأ أقدام بلدنا على طريق التنمية المستدامة. إن ترقية أي بلد إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل ينبغي، من وجهة نظرنا، ألا يجعله مستثنى بصورة تلقائية وفورية من التمويل بشروط تساهلية قبل أن يتسنى له توطيد مكاسبه الإنمائية. هذه البلدان ينبغي فطامها تدريجياً من

الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تفعل ذلك وفقا لالتزاماتها التي طال أمدها، والتي أعيد تأكيدها في مونثيري. ومما يبعث على القلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية، ورغم تلك الالتزامات، انخفضت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ويتوقع لها أن تواصل الانخفاض قليلا في عام ٢٠٠٧، حيث ينخفض تخفيف عبء الديون.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن التجارة هي قاطرة التنمية. وبطء التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والافتقار إلى الاتفاقات الملائمة المتعددة الأطراف، كما هو الحال الآن، لن يساعد المجتمع الدولي على زيادة النمو الاقتصادي واستئصال الفقر في جميع أنحاء العالم. وفي مثل هذه الظروف، يكون تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، خاصة فيما بين البلدان النامية، حلا قابلا للتطبيق والتحقيق.

ووفقا لتقرير الأمين العام عن تمويل التنمية (A/62/217)، رغم الافتقار إلى البنية التحتية المادية الملائمة ومعوقات تيسير التجارة، ارتفع مستوى التجارة فيما بين البلدان النامية من ٥٧٧ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١,٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٥. وهذه زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف وهي مؤشر يبشر بالخير للتنمية. ومن الواضح أنه ينبغي عدم النظر إلى التجارة الإقليمية والتعاون فيما بين البلدان النامية على أنهما غاية في حد ذاتهما. إنهما مجرد وسيلة لتحقيق نمو أسرع. ويقتضى التعاون بين الشمال والجنوب وكذلك التعاون الثلاثي أمرين حاسمين لتحسين الاقتصاد العالمي والأنشطة الإنمائية. وينبغي لجميع الدول، لا سيما المتقدمة النمو منها، أن تبذل قصارى جهدها لمواصلة إجراء المفاوضات بشأن التجارة الدولية واستكمالها بنجاح.

تلك المسائل حاسمة الأهمية لتنمية البلدان المتوسطة الدخل. وبالتالي من المهم أن يعترف مؤتمر عام ٢٠٠٨ لاستعراض توافق آراء مونثيري بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وأن يتمخض عن التدابير الضرورية للتصدي لها. إن الأمم المتحدة يجب أن توفر القيادة في كفالة الأئستثنى هذه الفئة من الدول من تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي. ويحدونا الأمل ونحن على يقين بأن هذا الحوار الرفيع المستوى سيساهم بصورة ملموسة في الاستعدادات للمؤتمر الاستعراضي في الدوحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد داود دانيش - جعفري، وزير المالية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دانيش - جعفري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديري للرئاسة على عقدها الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

لقد بدأنا السير على الدرب المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الكثير ما زال يتعين القيام به من جانب الحكومات الوطنية، وكذلك من المجتمع الدولي، من حيث تمويل التنمية.

إن البلدان النامية تحتاج بلا ريب، وعلى وجه الاستعجال، بيئة عالمية مشجعة للسعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وأغتتم هذه الفرصة للإشارة إلى عدد من البارامترات التي تؤثر على الأنشطة الإنمائية. إن المساعدة الإنمائية الرسمية يُنظر إليها على أنها أحد العناصر الرئيسية المكوّنة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تخصص حتى الآن ٠,٧ في المائة من دخلها القومي

ولقد قدمت جمهورية إيران الإسلامية مساهمات مالية وتقنية كبيرة للبلدان النامية الأخرى من خلال القنوات الثنائية، وكذلك الصناديق والبرامج الدولية على أساس طوعي. إن بلدي عضو نشط في صندوق التنمية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط. ولقد خصص هذا الصندوق، منذ نشأته عام ١٩٧٦، أكثر من ٩ بلايين دولار لأنشطة التنمية المستدامة في بلدان نامية منخفضة الدخل.

علاوة على ذلك، وأثناء الدورة الثانية والثلاثين للاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، التي عقدت في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ في دكار، تعهد الوفد الإيراني بتقديم ١٠٠ مليون دولار إلى صندوق تخفيف حدة الفقر من أجل البلدان النامية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

لم تنجح حتى الآن المؤسسات المالية الدولية في تقديم خطط وقرارات فعالة لمساعدة البلدان النامية على معالجة مشاكلها الاقتصادية والمالية لتحقيق أهدافها الإنمائية. بالإضافة إلى ذلك، كان تسييس تلك المؤسسات ضارا لمصداقيتها وضارا للخطط والأنشطة الإنمائية للبلدان النامية، وهو يتعارض مع فحوى مواد اتفاق المؤسسات.

ويعتقد وفد بلادي أن توفير ما يكفي من المساعدة المالية والتقنية للبلدان المستفيدة هو أمر مطلوب - مع مراعاة هياكلها الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك عملية صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية. ولذا، فإننا نؤيد بقوة الإصلاحات الهيكلية الملائمة في عمل مؤسسات بريتون وودز. أما تعزيز مشاركة البلدان النامية وزيادة قوة تصويتها في عملية صنع القرار ووضع المعايير اللازمة، ضمن أمور أخرى، فهما أمران مطلوبان لتهيئة بيئة عالمية مؤاتية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

وترحب حكومتي بمختلف الاقتراحات والمبادرات على جميع المستويات لتحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية بوصفها أدوات جديدة لتحقيق أهداف التنمية. ومع ذلك، نعتقد أن مثل هذه المقترحات أو المبادرات لا ينبغي، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن تقوض مصالح البلدان النامية أو أن تعرقل عملية التنمية في تلك البلدان.

ويبقى التمويل الكافي والمنظم، على الصعيدين الوطني والدولي، شرطا أساسيا للتنمية في البلدان النامية. ولذلك فإن المؤتمر الدولي للمتابعة المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده عام ٢٠٠٨ في الدوحة، ينبغي أن ينظر في السبل والوسائل، بما في ذلك إنشاء آلية فعالة، للإسراع في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري وضمن إتمام ذلك في الوقت المناسب، وخاصة هدف تخصيص ٧،٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو.